الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

الاقتصاد والمانجمنت

والقانـون

شعبة التسيير والاقتصاد

السنة الثالثة من التعليم الثانوي

من إعداد الأساتذة:

أحمد لهبيبات

سعد طبـري

محمد الأمين بن الزين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

انه لمن دواعي السعادة والاعتزاز أن نضع بين يدي زملائنا الأساتذة الكرام وأبنائنا التلاميذ الأعزاء كتاب "الاقتصاد والمانجمنت والقانون" للسنة الثالثة ثانوي شعبة التسيير والاقتصاد.

أثناء إعدادنا لهذا الكتاب تقيدنا حرفيا بمفردات البرنامج الرسمي المقدم من طرف اللجنة الوطنية للمناهج بوزارة التربية الوطنية في إطار إصلاح المنظومة التربوية، وحاولنا قدر الإمكان مراعاة التبسيط والاختصار دون الإخلال بالمضمون. وننصح قارئ هذا الكتاب بالرجوع إلى كتاب "الاقتصاد والمانجمنت والقانون" للسنة الثانية ثانوي شعبة التسيير والاقتصاد للاستفادة أكثر.

لقد قام بإعداد مواضيع الاقتصاد والمانجمنت الأستاذان: أحمد لهبيبات، سعد طبري، أما مواضيع القانون فقد قام بإعدادها الأستاذ محمد الأمين بن الزين.

نأمل أن يجد القراء الكرام في هذا الكتاب منهلا للمعرفة ووسيلة علمية وبيداغوجية تنمي ملكاتهم وقدراتهم الفكرية، ونتعهد بتدارك ما يمكن أن يشوب هذا العمل من أخطاء ونقائص في الطبعة القادمة بحول الله.

والله ولي التوفيق.

المؤلفون

أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين.



المجال المفاهيمي الأول:

الميكانيزمات الاقتصـادية

الوحـدة رقـم (1):

النـقـود

الكفاءات المستهدفة:

- يحدد دور النقود في الحياة الاقتصادية.

مؤشرات التقويم:

- تعريف المبادلة ويحدد أشكالها.
- تعريف النقود ويحدد خصائصها ووظائفها.
- يحدد أشكال النقود.
- يحدد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر).
- يحدد مكونات الكتلة النقدية.
- يبين حالة التوازن النقدي.

1 - المبادلة:

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي. وبتطور المجتمعات ظهر تقسيم العمل في مرحلته الأولى، وكنتيجة لهذا التقسيم ظهر الفائض في الإنتاج، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى مبادلته. فما المقصود بالمبادلة؟ وما هي أشكالها؟

1 - 1 - تعريف المبادلة:

المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر، وهي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة ومستهلكها. كما يمكن أن تتم هذه العملية من خلال وسطاء(تجار الجملة وتجار التجزئة).

1 - 2 - أشكال المبادلة:

أ - المقايضة:

- **تعريف المقايضة:** المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة، وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة، وذلك بدون استخدام النقود (سلعة ← سلعة).
- **عيوب المقايضة:** للمقايضة مجموعة من العيوب نوجزها في ما يلي:

✓ صعوبة توافر التوافق المتبادل بين الطرفين، أي صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الأخر.

✓ صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها مثل الماشية.

✓ صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.

✓ صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.

✓ إن المقايضة لا تسمح بالادخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة، وهو معرض للتلف والضياع من جهة ثانية.



ب - المبادلة بواسطة النقود:

هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة ← نقود ← سلعة).

وتجدر الإشارة بأن هذه العملية قد مرت بعدة مراحل، ففي المرحلة الأولى استخدمت بعض السلع مثل الملح والجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة، ثم في مرحلة لاحقة تم استخدام النقود المعدنية، وبعد ذلك ظهرت تدريجيا أشكال أخرى للنقود سنتطرق إليها لاحقا.

2 - النقود:

2 - 1 - تعريف النقود:

يمكن تعريف النقود وظيفيا بأنها: "النقود هي كل ما تفعله النقود". وهذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقودا بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود ويحظى بالقبول العام.

2 - 2 - خصائص النقود:

للنقود عدة خصائص نذكرها في ما يلي:

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.
- أن تكون نادرة نسبيا.
- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
- أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض لقيمتها.
- أن تكون وحداتها متماثلة.
- أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها.
- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها.

2 - 3 - وظائف النقود:

للنقود وظائف متعددة نوجزها في ما يلي:

- **وسيط للمبادلة:** ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة (لا تطلب النقود لذاتها)، بل هي الوسيلة المستخدمة للحصول على السلع والخدمات



والأصول المالية دون اللجوء إلى المقايضة. لذلك يقال أن للنقود قدرة شرائية عامة.

- **مقياس للقيمة:** تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثله في ذلك مثل المتر واللتر. فالنقود تستعمل لقياس قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى. فهي إذن أداة محاسبية، ومن أجل ذلك تحدد في كل بلد وحدة معينة للتحاسب كالدينار مثلا.
- **مستودع (مخزن) للقيم:** تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وسهولة حفظها، كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين والتلف. ويحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض ادخارها من أجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية.
- **وسيلة للمدفوعات الآجلة:** تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الالتزامات (دفع جميع المستحقات في المستقبل) سواء كانت نتيجة لاقتراض معين أو ناشئة عن عمليات البيع على الحساب...الخ

2 - 4 - أشكال النقود:

للنقود عدة أشكال تتمثل في:

أ - النقود المعدنية:

ظهرت النقود المعدنية بعدما عجزت النقود السلعية عن مجاراة متطلبات ذلك العصر. والنقود المعدنية هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب أو الفضة أو البرونز. وللنقود المعدنية شكلان هما:

- نقود معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كمعدن.
- نقود معدنية مساعدة وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه مثل قطع 50 دج، 100 دج ...الخ.



ب ـ النقود الورقية:

هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي، حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها للتداول دون أن يكون لهم الحق في تحويلها إلى ذهب أو فضة.

ج ـ النقود المصرفية (الخطية):

هي نقود يصدرها المصرف (البنك) التجاري، وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف. ويلتزم المصرف بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأمره عند الطلب. وينشأ هذا الالتزام نتيجة لإيداع مبالغ من النقود القانونية من طرف المودعين، أو نتيجة لقيام المصرف بإقراض أحد عملائه ووضع مبلغ القرض في حساب العميل بالمصرف. وتستعمل الصكوك (الشيكات) أو أوامر الدفع الأخرى في تداول هذا النوع من النقود. وهذه النقود لا تعتبر نقودا إلزامية، لأنه يحق لأي شخص أن يمتنع عن قبول هذه الصكوك.

د ـ البطاقة الائتمانية:

هذه البطاقة يصدرها المصرف التجاري، ولا يشترط أن يكون لحامل هذه البطاقة رصيد دائن في المصرف. أي أن الأمر يتعلق بقرض له سقف ائتماني معين ممنوح لحامل البطاقة، والذي يسمح له بالسحب نقداً أو لشراء السلع. وعلى حامل هذه البطاقة دفع فوائد على المبالغ المسحوبة فقط. وعند قيام حامل البطاقة بشراء شيء ما بواسطة هذه البطاقة يقوم المصرف المصدر للبطاقة بسداد فواتير المشتري ويقوم المصرف بعد ذلك بإرسال كشف المشتريات لحامل البطاقة.

هـ ـ النقود الالكترونية:

ويطلق عليها أيضا "النقود الرقمية" وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط الكترونية (البطاقات المُمَغنَطة، الهواتف المحمولة المبرمجة لهذا النوع من التعامل). ومن خصائص النقود الالكترونية أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت مثلا. وتسمح كذلك بتحويل القيمة من شخص لآخر



تسديدا لثمن المشتريات المختلفة (دفع ثمن وجبة طعام أو ثمن تذكرة وسيلة نقل أو ثمن حذاء ...الخ). وللعملَ بهذا النوع من النقود يجب أن تتوفر ثلاثة عناصر أو أطراف هي:

- ✓ الزبون أو العميل
- ✓ البائع
- ✓ البنك الذي يتعامل إلكترونياً عبر الإنترنت

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى كل طرف من هذه الأطراف نفس برنامج النقود الإلكترونية.

2 - 5 - إصدار النقود:

- **إصدار النقود الورقية والمعدنية:** يعود للدولة وحدها حق إصدار النقود الورقية والمعدنية عبر التراب الوطني. ويفوض ممارسة هذا الحق لبنك الجزائر (البنك المركزي) دون سواه.
- **إصدار النقود المصرفية الالكترونية وبطاقات الائتمان:** تقوم البنوك التجارية بإصدار هذه الأنواع من النقود وذلك تحت رقابة البنك المركزي التي سنتطرق إليها لاحقا بشيء من التفصيل.

2 - 6 - الكتلة النقدية:

- **تعريف الكتلة النقدية:** هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- **مكونات الكتلة النقدية:** تتكون الكتلة النقدية من:

✓ **النقود القانونية:** وتشمل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة، وتسمى نقودا قانونية لأن القانون يصبغ عليها صفة الشرعية والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها، وهي كذلك تمثل قمة السيولة.

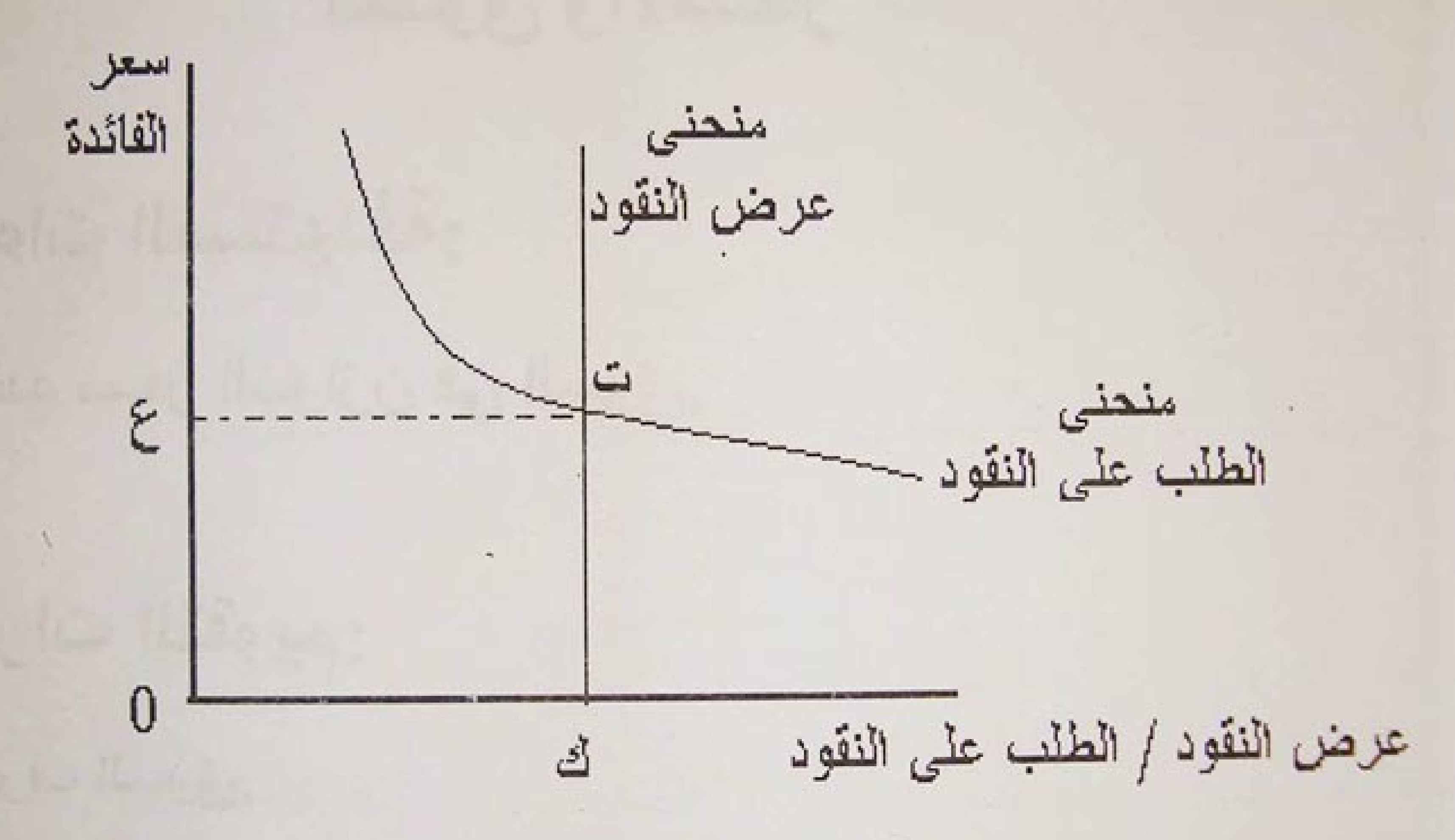
✓ **النقود الائتمانية:** هي نقود غير قانونية، وهي عبارة عن التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف

الأعوان الاقتصاديين عند الطلب، وهي تشمل جميع الودائع الجارية، أما الودائع الادخارية والودائع لأجل فلا تدخل ضمن الكتلة النقدية.

2-7 - التوازن النقدي:

يحدث التوازن النقدي عندما يتحقق التعادل بين الطلب على النقود وبين كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية في زمن معين. وبعبارة أخرى يتحقق التوازن عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب عليها. ونقطة التقاطع هذه تسمى نقطة التوازن والتي يتحدد عندها سعر الفائدة التوازني.

ويمكن توضيح حالة التوازن النقدي من خلال الشكل التالي:



"ع" تمثل سعر الفائدة التوازني. "ك" يمثل كمية التوازن من النقود.

"ت" تشير إلى نقطة التوازن.

يشير منحنى الطلب على النقود إلى العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من النقود وسعر الفائدة. ويشير منحنى عرض النقود إلى استقلال الكمية المعروضة من النقود عن سعر الفائدة.

المجال المفاهيمي الأول:

الميكانيزمات الاقتصادية

الوحدة رقم (2):

السوق والأسعار

الكفاءات المستهدفة:

- يحدد سعر التوازن في السوق.

مؤشرات التقويم:

- يعرف السوق.
- يحدد أنواع الأسواق.
- يعرف السعر.
- يبين العناصر المحددة في السعر.

1 - السـوق:

1 - 1 - تعريف السوق:

هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الوسطاء لتبادل سلعة أو خدمة معينة. والمكان هنا ليس بالضرورة أن يكون حيزا جغرافيا، ففي الوقت الحالي تستخدم شبكة الانترنت في عملية التسوق.

1 - 2 - أنواع الأسواق:

توجد أنواع متعددة من الأسواق تختلف باختلاف موضوع التعامل فيها ومنها:

أ - سوق السلع والخدمات: يقصد بسوق سلعة (أو خدمة) معينة المكان الذي يلتقي فيه عارضو هذه السلعة (أو الخدمة) مع طالبيها. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد لكل سلعة أو خدمة سوق خاص بها مثل سوق النفط، سوق السيارات، سوق خدمات النقل الجوي ..الخ

ب - سوق العمل: سوق العمل هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل (الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل ويرغبون في العمل) مع طالبي خدمة العمل(المؤسسات، الإدارات...الخ). وتجدر الإشارة إلى أنه توجد لكل نوع من العمل سوق خاص بها مثل: سوق العمل الزراعي، سوق عمل البناء...الخ

ج - سوق الأوراق المالية: يعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون للأوراق المالية(أسهم وسندات). ويتم ذلك عن طريق السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال.

1 - 3 - أشكال السوق:

يمكن التمييز بين سوق المنافسة الكاملة وسوق المنافسة غير الكاملة:

- **المنافسة الكاملة أو التامة:** في الواقع لا يوجد هذا النوع من المنافسة لأنه



لا يمكن أن تتحقق جميع شروط المنافسة التامة والمتمثلة في ما يلي:

- ✓ وجود عدد كبير جدا من البائعين والمشترين لنفس السلعة.
- ✓ صغر حجم عرض كل بائع وكذلك صغر حجم طلب كل مشتري بحيث لا يمكن لأي فرد كان أن يؤثر على مجريات السوق.
- ✓ المعرفة التامة بظروف السوق من عرض وطلب والأسعار السائدة.
- ✓ تجانس السلع ووجود سعر موحد للسلعة.
- ✓ حرية الدخول والخروج من السوق بدون أي عوائق تمنع دخول متعاملين جدد أو خروج متعاملين حاليين.

- **المنافسة غير الكاملة:** للمنافسة غير الكاملة ثلاثة أشكال هي:

أ ـ المنافسة الاحتكارية: تتميز المنافسة الاحتكارية بما يلي:

- ✓ وجود عدد من البائعين والمشترين.
- ✓ وجود سلع غير متجانسة وأسعار مختلفة.
- ✓ عدم المعرفة التامة بظروف السوق من طرف البائعين والمشترين.

ب ـ احتكار القلة: يتميز سوق احتكار القلة بما يلي:

- ✓ وجود عدد قليل من البائعين أو من المشترين.
- ✓ وجود سلع متشابهة وغير متجانسة وأسعار مختلفة.
- ✓ في حالة احتكار القلة من البائعين يكون كل بائع على علم تقريبا برد فعل باقي البائعين.
- ✓ في حالة احتكار القلة من المشترين يكون كل مشتري على علم تقريبا برد فعل باقي المشترين.

ج ـ الاحتكار: وهي السوق التي يكون فيها منتج واحد أو بائع واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها، أو يكون فيها مشتري واحد يتحكم في طلب السلعة وسعرها.

2 - الأسعار:

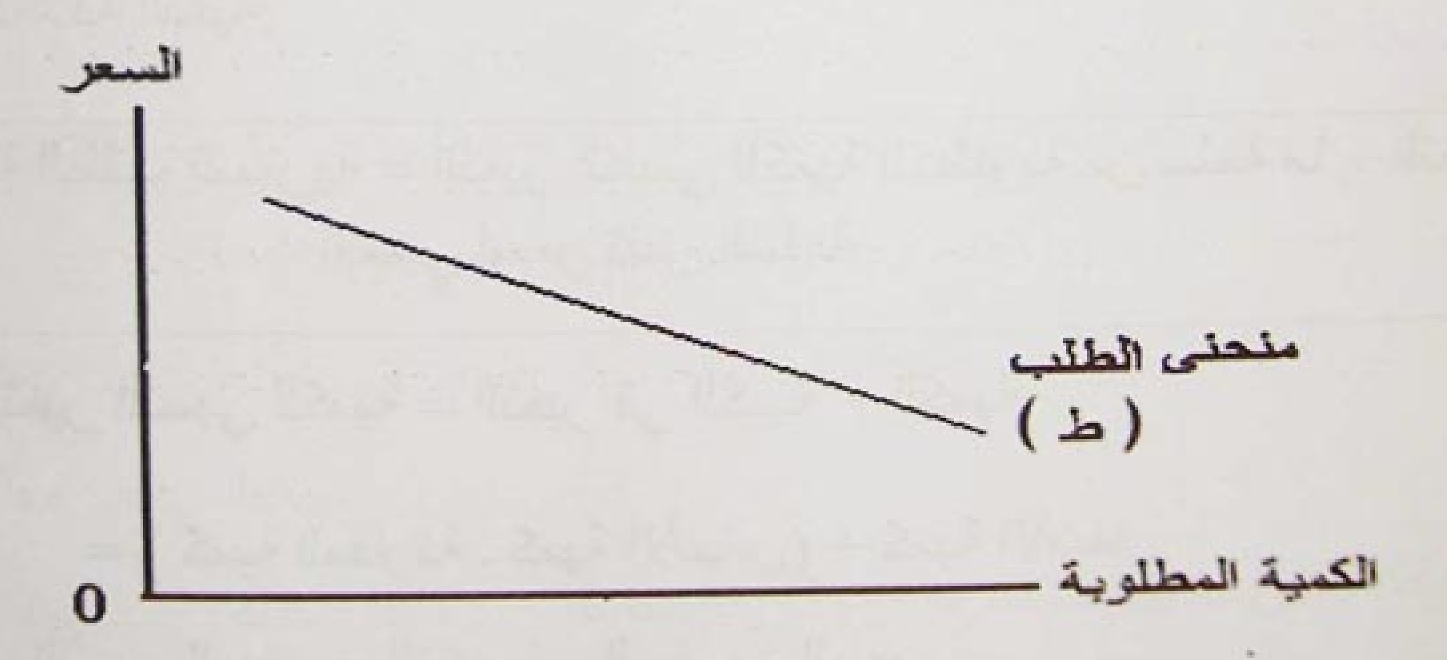
2 - 1 - تعريف السعر:

يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة(الخدمة).

2 - 2 - العناصر المحددة للسعر:

2 - 2 - 1 - الطلب:

- **تعريف الطلب:** يعرف الطلب على سلعة ما بأنه عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.
- **قانون الطلب:** يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها.
- **منحنى الطلب:** لتمثيل منحنى الطلب نخصص المحور العمودي لسعر السلعة، بينما يخصص المحور الأفقي للكميات المطلوبة من السلعة.



من الشكل البياني نلاحظ انحدار منحنى الطلب من اليسار نحو اليمين (لمنحنى الطلب ميل سالب) وهو يدل على العلاقة العكسية الموجودة بين السعر والطلب.



- **العوامل المؤثرة في الطلب:** توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في الطلب نوجزها في ما يلي:

  - ✓ سعر السلعة المعنية.
  - ✓ أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة).
  - ✓ الدخل النقدي للمستهلك.
  - ✓ الأوضاع الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد التي لها تأثير على أذواق المستهلكين ورغباتهم...الخ

- **مرونة الطلب:** يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب هي:

مرونة الطلب السعرية، مرونة الطلب التقاطعية، مرونة الطلب الدخلية.

أ ـ مرونة الطلب السعرية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها، وبعبارة أخرى هي درجة التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغير النسبي لسعرها. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

حيث أن التغير النسبي للكمية = التغير في الكمية ÷ الكمية

= (كمية المقارنة ـ كمية الأساس) ÷ كمية الأساس

وأن التغير النسبي للسعر = التغير في السعر ÷ السعر

= (سعر المقارنة ـ سعر الأساس) ÷ سعر الأساس

•

ملاحظات:

- إن إشارة مرونة الطلب السعرية تكون سالبة فهي تدل على العلاقة العكسية التي تربط الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها. ولذا نأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة.
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية:

✓ إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد نقول أن الطلب كثير المرونة.

✓ إذا كانت مرونة الطلب السعرية أصغر من الواحد نقول أن الطلب قليل المرونة.

✓ إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي الواحد نقول أن الطلب متكافئ المرونة.

✓ إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي الصفر نقول أن الطلب عديم المرونة.

تطبيق عددي رقم 1

ليكن لديك الجدول التالي والذي يتعلق بالكميات المطلوبة من سلعة ما عند كل مستوى من الأسعار:

السعر	1	2	4	5
الكمية المطلوبة	35	25	15	12

المطلوب: أحسب مرونة الطلب السعرية عندما يتغير السعر من 2 إلى 4

الحل:

التغير النسبي للكمية المطلوبة = التغير في الكمية المطلوبة ÷ الكمية المطلوبة

$$= (15 - 25) \div 25 = -10 \div 25 = -0.4$$



وأن التغير النسبي للسعر = التغير في السعر ÷ السعر

$$= (4 - 2) \div 2 = 2 \div 2 = 1$$

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

مرونة الطلب السعرية = - 0.4 ÷ 1 = - 0.4

نلاحظ أن إشارة مرونة الطلب السعرية سالبة فهي تدل على العلاقة العكسية التي تربط الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها. ونأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة أي 0.4 . ونلاحظ كذلك أن مرونة الطلب السعرية أصغر من الواحد ومعنى ذلك أن الطلب قليل المرونة.

ب ـ مرونة الطلب التقاطعية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة(قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (سكر) ، وبعبارة أخرى هي درجة التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغير النسبي لسعر سلعة أخرى. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب التقاطعية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر سلعة أخرى

ملاحظات:

- ✓ تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة بالنسبة للسلعتين المتبادلتين.
- ✓ تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية سالبة بالنسبة للسلعتين المتكاملتين.
- ✓ تكون مرونة الطلب التقاطعية معدومة بالنسبة للسلعتين المستقلتين.

تطبيق عددي رقم 2

ليكن لديك الجدول التالي والذي يتعلق بالكميات المطلوبة من القهوة والشاي عند مستوى معين من السعر:

البيـــان	السعر	الكمية
القهوة	1	4
الشـاي	2	5

فإذا ارتفع سعر الشاي من 2 إلى 3 تتغير الكميات المطلوبة من السلعتين كما هو مبين في الجدول التالي:

البيـــان	السعر	الكمية
القهوة	1	5
الشـاي	3	3

المطلوب: أحسب مرونة الطلب التقاطعية للقهوة.

الحـل:

التغير النسبي للكمية المطلوبة من القهوة = التغير في الكمية المطلوبة من القهوة ÷ كمية الأساس المطلوبة من القهوة

$$0.25 = 4 \div 1 = 4 \div (4 - 5) =$$

وأن التغير النسبي لسعر الشاي = التغير في سعر الشاي ÷ سعر الأساس للشاي

$$0.5 = 2 \div 1 = 2 \div (2 - 3) =$$

مرونة الطلب التقاطعية للقهوة = التغير النسبي للكمية المطلوبة من القهوة ÷ التغير النسبي لسعر الشاي

مرونة الطلب التقاطعية للقهوة = $0.5 = 0.5 \div 0.25$

ج - مرونـة الطلب الدخلية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك، وبعبارة أخرى هي درجة

التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك

ملاحظات: يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب الدخلية:

- ✓ إذا كانت مرونة الطلب الدخلية سالبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا(سلعة منخفضة السعر مثل الخبز).
- ✓ إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة نقول أن السلعة عادية.
- ✓ تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من الواحد.
- ✓ تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أصغر من الواحد.

تطبيق عددي رقم 3

ليكن لديك الجدول التالي والذي يتعلق بالكميات المطلوبة من سلعة ما عند كل مستوى من مستويات الدخل:

الدخل	1200	1600	2000
الكمية المطلوبة	10	15	18

المطلوب: أحسب مرونة الطلب الدخلية عندما يتغير الدخل من 1200 إلى 1600.

الحــل:

التغير النسبي للكمية المطلوبة = التغير في الكمية المطلوبة ÷ الكمية المطلوبة

$= (15 - 10) \div 10 = 5 \div 10 = 0.5$

وأن التغير النسبي للدخل = التغير في الدخل ÷ دخل الأساس

$$0.33 = 1200 \div 400 = 1200 \div (1200 - 1600) =$$

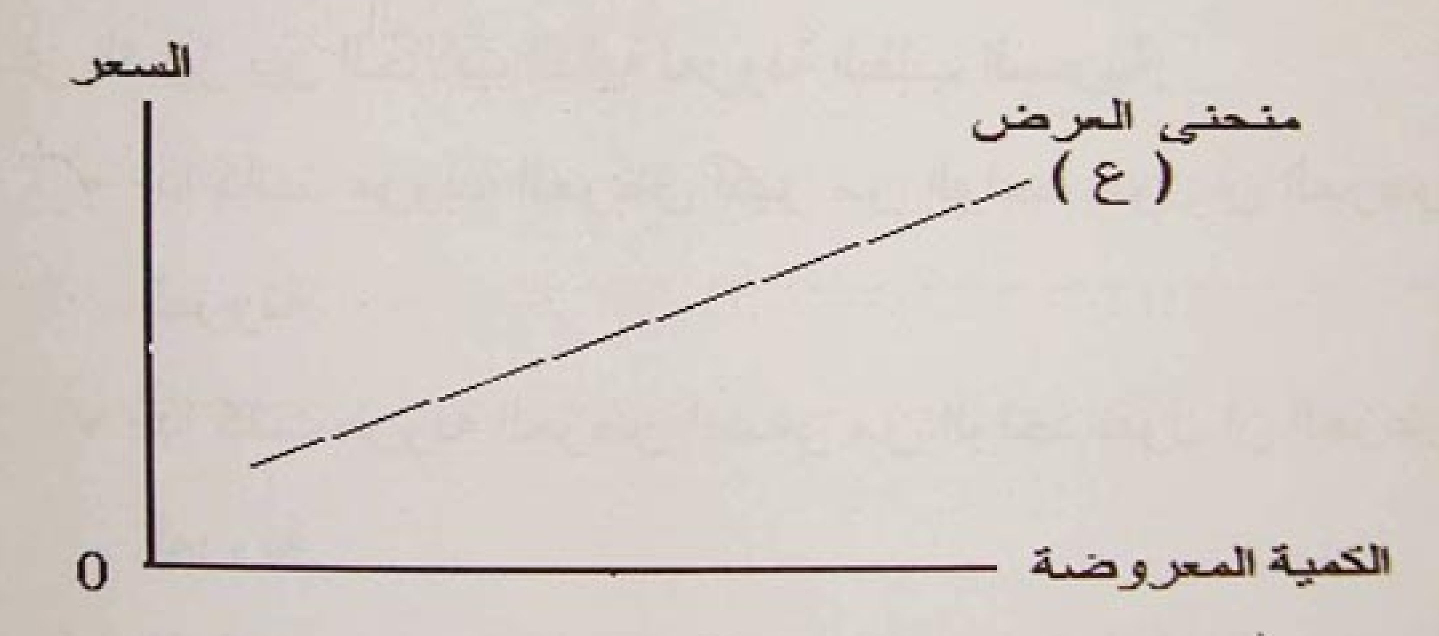
مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي للدخل

$$1.51 = 0.33 \div 0.5 =$$

تعتبر هذه السلعة سلعة كمالية لأن مرونة الطلب الدخلية أكبر من الواحد.

2 - 2 - 2 - العرض:

- **تعريف العرض:** يعرف العرض من سلعة ما بأنه عبارة عن الكمية المعروضة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.
- **قانون العرض:** يعبر قانون العرض عن العلاقة الطردية التي تربط بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.
- **منحنى العرض:** لتمثيل منحنى العرض نخصص المحور العمودي لسعر السلعة، بينما يخصص المحور الأفقي للكميات المعروضة من السلعة.



من الشكل البياني نلاحظ أن لمنحنى العرض ميل موجب وهو يدل على العلاقة الطردية الموجودة بين السعر والعرض.

- **العوامل المؤثرة في العرض:** توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في العرض نوجزها في ما يلي:

✓ سعر السلعة المعنية.



- ✓ أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة).
- ✓ أسعار عوامل الإنتاج.
- ✓ توقعات المنتجين.

- **مرونة العرض:** هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها، وبعبارة أخرى هي درجة التغير النسبي للكمية المعروضة من سلعة معينة نتيجة للتغير النسبي لسعرها. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة العرض = التغير النسبي للكمية المعروضة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

ملاحظات:

- إن إشارة مرونة العرض تكون موجبة فهي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها.
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية:

- ✓ إذا كانت مرونة العرض أكبر من الواحد نقول أن العرض كثير المرونة.
- ✓ إذا كانت مرونة العرض أصغر من الواحد نقول أن العرض قليل المرونة.
- ✓ إذا كانت مرونة العرض تساوي الواحد نقول أن العرض متكافئ المرونة.
- ✓ إذا كانت مرونة العرض تساوي الصفر نقول أن العرض عديم المرونة.

تطبيق عددي رقم 4

ليكن لديك الجدول التالي والذي يتعلق بالكميات المعروضة من سلعة ما عند كل مستوى من الأسعار:

السعر	1	2	4	5
الكمية المعروضة	5	14	25	28

المطلوب: أحسب مرونة العرض عندما يتغير السعر من 4 إلى 5

الحل:

التغير النسبي للكمية المعروضة = التغير في كمية العرض ÷ كمية العرض

= (28 - 25) ÷ 25 = 3 ÷ 25 = 0.12

وأن التغير النسبي للسعر = التغير في السعر ÷ السعر

= (5 - 4) ÷ 4 = 1 ÷ 4 = 0.25

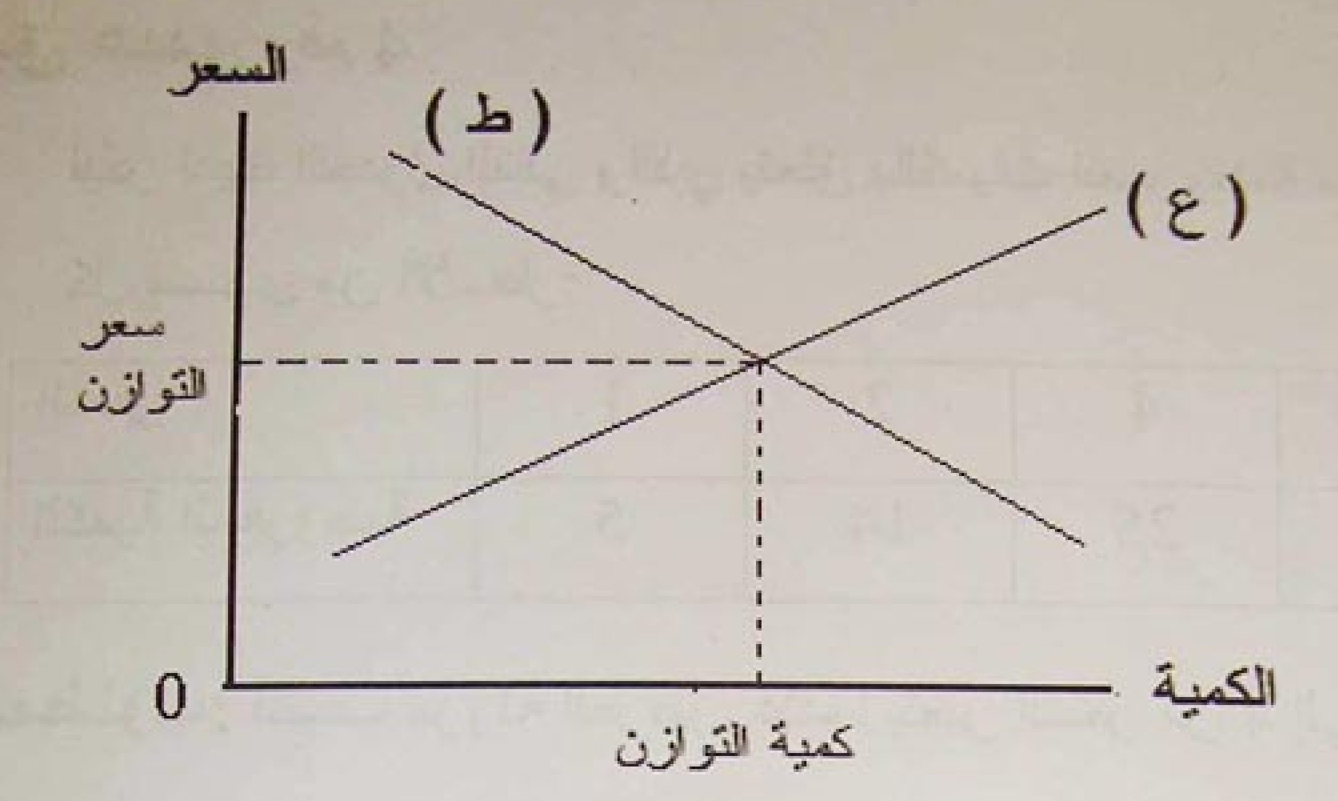
مرونة العرض = التغير النسبي للكمية المعروضة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

= 0.12 ÷ 0.25 = 0.48

نلاحظ أن إشارة مرونة العرض موجبة فهي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها، ونلاحظ كذلك أن مرونة العرض أصغر من الواحد ومعنى ذلك أن العرض قليل المرونة.

2 - 3 - سعر التوازن:

سعر التوازن هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة. ويحدد سعر التوازن بيانيا عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وذلك كما يلي:



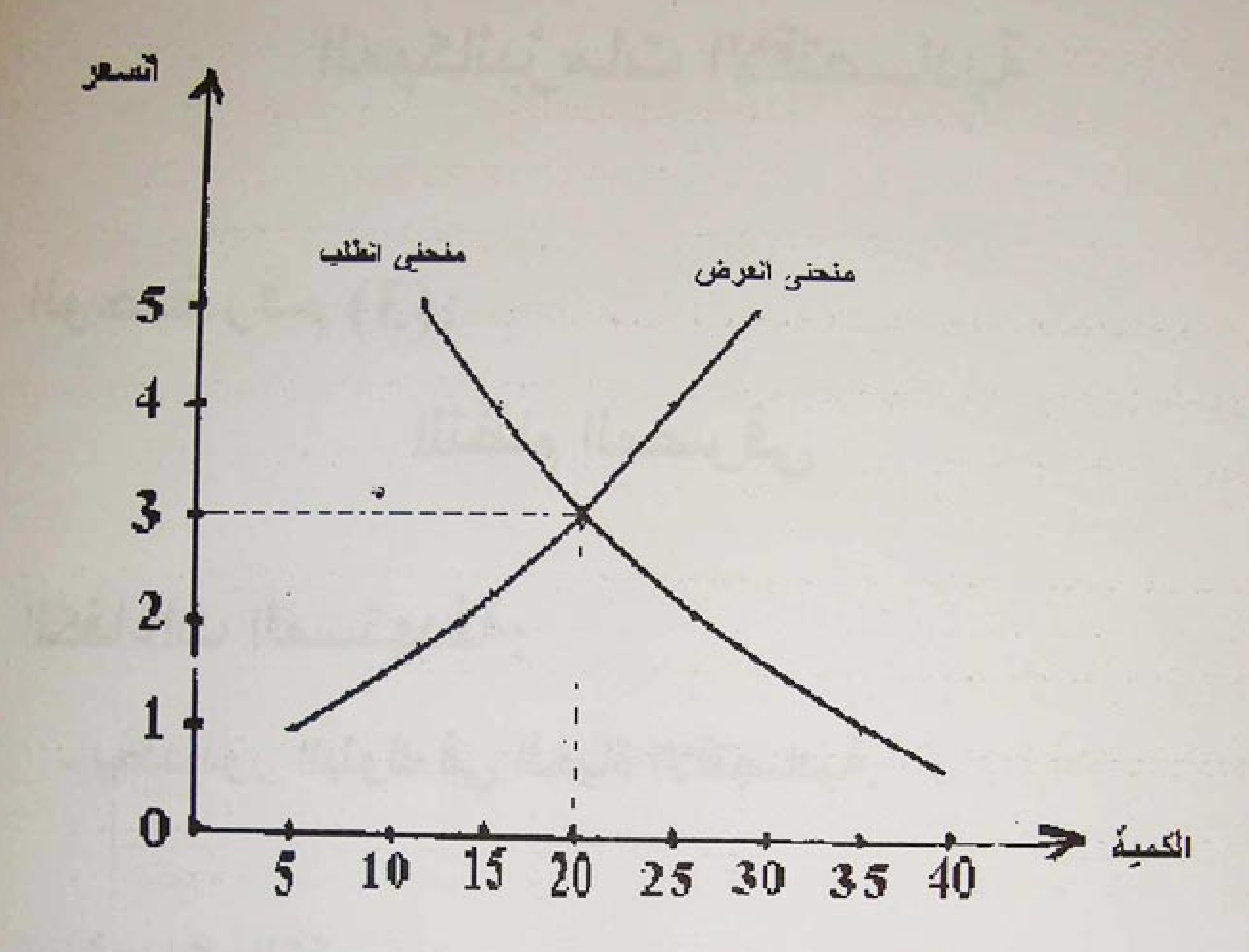
تطبيق عددي رقم 5

ليكن لديك الجدول التالي والذي يتعلق بالكميات المطلوبة والمعروضة من سلعة ما عند كل مستوى من الأسعار:

السعر	1	2	4	5
الكمية المطلوبة	35	25	15	12
الكمية المعروضة	5	14	25	28

المطلوب: تحديد سعر التوازن وكمية التوازن بيانيا

الحــل:



إذن سعر التوازن 3 وحدات نقدية، وكمية التوازن 20 وحدة

المجال ألمفاهيمي الأول:

الميكانيزمات الاقتصادية

الوحدة رقم (3):

النظام المصرفي

الكفاءات المستهدفة:

- يحدد دور البنوك في الحياة الاقتصادية.

مؤشرات التقويم:

- يعرف النظام المصرفي ويبين أهميته.
- يعرف البنوك ويحدد أنواعها.
- يحدد العمليات المصرفية.

1 - النظام المصرفي:

1-1 - تعريف النظام المصرفي:

يقصد بالنظام (الجهاز) المصرفي مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد ما، ويختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر ويعود هذا الاختلاف إلى نوع النظام الاقتصادي السائد. وبصفة عامة يمكن للنظام المصرفي أن يشتمل على: المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، والمصرف المركزي، حيث يقف هذا الأخير على قمة النظام المصرفي لأي بلد.

1 - 2 - أهمية النظام المصرفي:

للنظام المصرفي أهمية بالغة حيث يعتبر الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد من البلدان، فعن طريقه يتم تجميع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصاديين ومنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها لمن يطلبها.

2 - البنوك (المصارف):

2 - 1 - تعريف البنوك:

أ - أصل كلمة بنك: هي كلمة غير عربية مشتقة من كلمة إيطالية (**banco**) بانكو وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتبادل العملات. ثم بعد ذلك أصبح المقصود بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات. وفي الأخير أصبحت كلمة بنك تشير إلى المكان الذي تتم فيه المتاجرة بالنقود.

ب - أصل كلمة مصرف: هي الكلمة العربية المقابلة لكلمة بنك. والمصرف هو اسم للمكان الذي يتم فيه الصرف، وجمعها مصارف.

ج - تعريف البنك (المصرف): هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود والإئتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.



2 - 2 - أنواع البنوك:

- **بنك الجزائر (البنك المركزي):**

وفقا للأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، فإن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري. تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كله. يقع مقره في مدينة الجزائر، ويمكن له فتح فروع أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك. لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح وإنما هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام (من وجهة نظر الحكومة)، ولا يتعامل مع الأفراد.

يتولى أمور بنك الجزائر مجلسان:

- ✓ مجلس الإدارة الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك ويتكون من محافظ ويساعده في ذلك ثلاثة نواب محافظ.
- ✓ مجلس النقد والقرض الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد ويتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وشخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

لبنك الجزائر وظائف أساسية تتمثل في:

- ❖ الحق في إصدار العملة النقدية، لذا يدعى ببنك الإصدار.
- ❖ يعتبر بنك البنوك، ويقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقع في حوزتها والتي سبق وان خصمتها مقابل فائدة معينة تدعى بسعر إعادة الخصم وأيضا يقوم بتسوية الحسابات بين المصارف التجارية عن طريق المقاصة.
- ❖ الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد، وكذلك الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- ❖ حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن.

❖ هو بنك الحكومة حيث يقوم المصرف بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية حيث أن هذه الأخيرة تودع ما لديها من أموال في هذا المصرف، وهو بدوره يقدم لها ما تحتاجه من قروض مختلفة الآجال، ويتولى البنك المركزي تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان.

- **البنوك التجارية (بنوك الودائع):**

تعتبر البنوك التجارية أقدم المصارف نشأة، وهي أساس أي نظام مصرفي، وهي تلك المصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد والهيئات، وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل. ويقصد بوسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل مثل: النقود، الصك، السند لأمر، السفتجة...الخ

- **البنوك المتخصصة(بنوك الأعمال):**

هي بنوك حديثة النشأة نسبيا، حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسكن، وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل. لذا فهذه البنوك تعتمد على أموالها في المقام الأول، وعلى الودائع طويلة الأجل، والاقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فائدة يتحملها المصرف. وتقتصر معاملاتها على إقراض المؤسسات قروضا متوسطة وطويلة الأجل مقابل الحصول على فائدة، وكذلك تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها.

- **المؤسسات المالية:**

المؤسسات المالية هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع). وهي تعتمد أساسا على رأسمالها، وعلى المدخرات طويلة الأجل، والاقتراض من الغير مقابل فوائد تتحملها هذه المؤسسات.

2- 3 : البنوك المعتمدة في الجزائر:

- **البنوك العمومية الجزائرية (مملوكة من طرف الدولة)**

✓ بنك الجزائر للتنمية: تأسس سنة 1963 وهو بنك متخصص في تمويل الاستثمارات حيث يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل.

✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: : تأسس سنة 1964 تتمثل وظيفته الأساسية في تجميع مدخرات الأفراد وتمويل الإسكان.

✓ البنك الوطني الجزائري: : تأسس سنة 1966 وهو بنك ودائع واستثمارات حيث يقدم القروض للمؤسسات الوطنية.

✓ القرض الشعبي الجزائري: : تأسس سنة 1967 وهو بنك ودائع حيث يقوم بمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ بنك الجزائر الخارجي: : تأسس سنة 1967 وهو بنك ودائع تتمثل وظيفته الأساسية في تمويل التجارة الخارجية.

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية: : تأسس سنة 1982 وهو بنك متخصص يقوم بتقديم القروض للقطاع الفلاحي.

✓ بنك التنمية المحلية: تأسس سنة 1985 وهو بنك ودائع تتمثل وظيفته الأساسية في التعامل مع الهيئات العمومية المحلية.

- **البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:**

أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض فتح فروع لها بالجزائر يحكمها القانون الجزائري، ويتعين عليها أن تخصص لفروعها مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب حسب الحالة من البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

3 - العمليات المصرفية:

تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وذلك كما يلي:

- قبول الودائع - توظيف الأموال - معاملات مصرفية أخرى

3 - 1 - قبول الودائع:

الوديعة هي دين بذمة المصرف، أي رصيد موجب للمودع. وتصنف الودائع إلى صنفين رئيسيين هما الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

أ - الودائع تحت الطلب(الجارية):

هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا دون إعلام مسبق وعلى المصرف أن يكون جاهزاً لتلبية مطالبهم، وتتمثل في:

- **حساب الصكوك:** وهو حساب شاع استخدامه من طرف الأفراد (الموظفين)، ويجب أن يكون رصيده دائناً دائماً، أي لا يستطيع أن يسحب أكثر من رصيده الموجب. وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد بل العكس فالمصرف يتقاضى أتعابا عند كل سحب.
- **الحساب الجاري:** الحساب الجاري يشبه حساب الصكوك إلا انه يختلف عنه في نقطتين هما:
  - ✓ يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات الصناعية والتجارية.
  - ✓ يكون الحساب الجاري دائناً، وفي هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد. ويمكن أن يصبح الحساب الجاري مديناً، وفي هذه الحالة يعتبر المصرف دائناً أي مقرضاً لذلك يأخذ المصرف فوائد تحسب على أساس المدة التي يظل فيها الحساب مديناً.

ب - الودائع لآجل:

هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لآجل قصير عادة، ولا تسترد قبل موعد استحقاقها، ويقوم المصرف بدفع فوائد لأصحابها. يحقق هذا النوع من الودائع للمودع هدفين، يتمثل الهدف الأول في الحصول على عائد(فائدة) لقاء عملية توظيف المبلغ المودع في المصرف، أما الهدف الثاني فيتمثل في إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب (سحب أي مبلغ من الوديعة في أي وقت بعد الإخطار المسبق للمصرف).

ج - الودائع الادخارية:

هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لآجل طويل مقابل فائدة، وهذا النوع من الودائع لا يحقق للمودع سوى هدف واحد والمتمثل في الحصول على فوائد



معتبرة، حيث لا يحق للمودع سحب أي مبلغ من الوديعة قبل حلول تاريخ الاستحقاق إلا بشروط معينة.

3 - 2 - توظيف الأموال:

أ - الائتمان:

يعتبر الائتمان من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية، وله عدة صور أهمها ما يلي:

- **اعتمادات الصندوق:** وتسمى بهذا الاسم لأنها تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين، لقاء حصول المصرف على فائدة محددة، وكذلك القروض الشخصية وبطاقات الائتمان.
- **القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية:** ويكون هذا مقابل فائدة معينة.
- **خطابات (كفالات)الضمان:** في هذه الحالة لا يقوم المصرف بمنح قروض وإنما يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد بموجبه المصرف بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، مقابل عمولة يتقاضاها البنك من هذا العميل.
- **الاعتماد المستندي:** هو عبارة عن تعهد من طرف المصرف بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي في حالة قيام هذا الأخير بالتجهيز الفعلي للسلع، ويتسلم المصدر قيمة السلع في بلده من طرف مصرف أخر موجود في نفس بلد المصدر نيابة عن المصرف الأول الذي تعهد بالدفع مقابل عمولة يتقاضاها المصرف.
- **الخصم وإعادة الخصم:** فالخصم هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها ويدعى بمبلغ الخصم، ففي هذه الحالة يقوم المصرف التجاري بدفع قيمة الورقة التجارية مخصوماً منها مبلغا معينا. وتظل الورقة التجارية في حوزة المصرف التجاري حتى يحين أجل استحقاقها فيتحصل المصرف التجاري على قيمتها الاسمية. أما إعادة الخصم فإنها تكون في حالة ما إذا أراد البنك الحصول على قيمة الورقة التجارية(المخصومة من طرفه من قبل) قبل موعد إستحقاقها، في هذه الحالة يقدم البنك المعني هذه الورقة إلى بنك آخر من أجل إعادة خصمها من جديد.

ب - التوظيف في الاستثمار:

تقوم المصارف التجارية بتوظيف الأموال الفائضة - بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي من القروض - في استثمارات طويلة الأجل نسبيا. وتأخذ عمليات الاستثمار التي تقوم بها المصارف التجارية عدة صور أهمها: السندات الحكومية، شراء الأوراق المالية، أذونات الخزينة العمومية.

ج - التوظيف في إطار الجهاز المصرفي:

تقوم المصارف التجارية بتوظيف بعضاً من أموالها داخل الجهاز المصرفي نفسه، فهي تودع بعضاً منها في المصارف التجارية الأخرى في شكل ودائع بإخطار مسبق مقابل فائدة، وشراء سندات ذات الآجال المتوسطة والطويلة من المصارف المتخصصة نظير فائدة.

3 - 3 - معاملات مصرفية أخرى:

بالإضافة إلى المعاملات سابقة الذكر تقوم المصارف التجارية بمعاملات مصرفية أخرى منها:

- تحصيل قيمة الأوراق التجارية نيابة عن عملائها نظير عمولة تحصيل.
- القيام بالتحويلات النقدية بين العملاء مقابل عمولة.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- القيام بعمليات أمناء الاستثمار نيابة عن العملاء من توظيف وإدارة الأموال، كأن يتولى المصرف تحصيل أرباح الأسهم وفوائد السندات نيابة عن العميل مقابل عمولة.
- تقوم المصارف التجارية بعرض أسهم وسندات الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة معينة.
- تتولى المصارف التجارية نيابة عن الشركات المساهمة بتوزيع أرباح الأسهم وفوائد سندات الشركة مقابل عمولة.



المجال المفاهيمي الثاني :

المبادلات الدولية

الوحدة رقم (4):

التجارة الخارجية

الكفاءات المستهدفة:

يحدد وضعية التجارة الخارجية من خلال ميزان المدفوعات

مؤشرات التقويم:

- يعرف التجارة الخارجية ويبين أسباب قيامها وأهميتها.
- يوضح مكونات وحالة ميزان المدفوعات.

1 - التجارة الخارجية:

1 - 1 - تعريف التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

1 - 2 - أسباب قيام التجارة الخارجية:

- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.
- إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير، والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل وتصدير الفائض منه، وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى. ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى في نفس البلد، أو منسوبة إلى تكاليف إنتاج نفس السلعة في بلد أخر.

1 - 3 - أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة، ومن صعوبة أو استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

1 - 4 - سياسة التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. تستند السياسات التجارية الخارجية إلى مبدأين أساسيين هما:



- **مبدأ حرية التجارة:** يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المماثلة المنتجة محليا، أي معاملة كلا النوعين من السلع على أساس واحد. لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:
  - ✓ الحد من الاحتكار، ففي حالة الحماية تصبح بعض الشركات التي لا تتمتع بأي كفاءة إنتاجية في وضع احتكاري يمكنها من رفع الأسعار وبيع منتجاتها مهما كانت درجة جودتها.
  - ✓ الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.
  - ✓ انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات.
  - ✓ إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي مما يتيح للدولة التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج سلعة معينة من أن تتوسع في إنتاج هذه السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية على أن تقوم بمبادلة الفائض مع بلدان أخرى بسلع تحتاجها وليس لها فيها أي ميزة نسبية.
- **مبدأ الحماية:** يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:
  - ✓ حماية الصناعات المحلية الناشئة.
  - ✓ حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.
  - ✓ زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
  - ✓ تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

2 - ميزان المدفوعات:

2 - 1 - تعريف ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معنية عادة ما تكون سنة.

ويقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية. يتكون هذا الميزان من جانبين احدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي، والآخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي.

2 - 2 - مكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

- **الحساب الجاري**: ويتضمن ثلاثة عناصر هي:

✓ ميزان التجارة المنظورة(الميزان التجاري): ويتضمن حركة الصادرات من السلع والتي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة)، والواردات من السلع والتي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

✓ ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات): ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة)، والواردات من الخدمات (معاملات مدينة). ومن أمثلة الخدمات: النقل والتأمين والاتصالات...الخ

✓ ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل): ويتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، والتحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين. قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وقد تكون رسمية مثل المعاشات والتعويضات المقدمة من الحكومات.

- **حساب رأس المال**: ويتضمن العناصر التالية:

✓ تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
✓ الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل واستثمارات البلد المباشرة في الخارج.
✓ المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.
✓ استثمارات المحفظة في الخارج.

- **حساب الاحتياطيات الرسمية**: يتضمن هذا الحساب التغير في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد في الخارج، والتغير في أصول الاحتياطيات الرسمية للأجانب في البلد. وتتضمن الاحتياطيات الرسمية العناصر التالية:

✓ ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
✓ الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.
✓ حقوق السحب الخاصة.
✓ احتياطيات البلد لدى صندوق النقد الدولي.



2 - 3 - توازن ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية، لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية. فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان، وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري. وبناء على ذلك يمكن التميز بين ثلاث حالات هي:

- **حالة التوازن:** معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.
- **حالة وجود فائض:** وهي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي حالة غير مرغوب فيها وخاصة عندما يكون الفائض مستمرا (إلا أنها أقل خطورة بكثير من حالة العجز). وهذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، ومن جهة أخرى يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة. ولإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بزيادة الأصول من الاحتياطيات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة الفائض (ويتم هذا في ظل نظام سعر الصرف الثابت).
- **حالة وجود عجز:** أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم، وهذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، ومن جهة أخرى تدل أنها تستورد سلعا وخدمات اكبر مما تسمح به مواردها. ولإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطيات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة العجز (ويتم هذا في ظل نظام سعر الصرف الثابت).

3 - المنظمة العالمية للتجارة:

3 - 1 - تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تعنى بتنظيم التجارة ما بين الدول الأعضاء وتعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، وتقوم بالإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات ذات الصلة، وتفصل في المنازعات التجارية. تأسست هذه المنظمة بتاريخ 01 جانفي 1995، وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وعززت عملها.

3 - 2 - دور المنظمة العالمية للتجارة:

للمنظمة العالمية للتجارة مهام متعددة نذكر منها:

- **تحرير التجارة الدولية:** تعمل على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، ومعاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات وبرامج التدريب.
- **مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول:** ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومراجعة السياسيات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- **الفصل في النزاعات التجارية الدولية:** في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين (ناتج عن مخالفات أو خرق للاتفاقيات التجارية الدولية) في بداية الأمر يتم حل النزاع عن طريق المشاورات ومساعي الوساطة. وفي حالة عدم التوصل إلى حل يقوم الطرف المتضرر برفع شكوى إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد ذلك يتم تعيين فريق خاص بموضوع الخلافات ويتم تكليفه من طرف جهاز تسوية المنازعات، حيث يقوم بالاستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين، وبعدها يقوم الفريق المكلف بموضوع الخلاف بإعداد تقرير أولي يرفع إلى جهاز تسوية المنازعات الذي يقوم باعتماده، ويتم وضع ذلك موضع التنفيذ. وفي حالة رفض تقرير الفريق المكلف من أحد الأطراف تتم إحالته على جهاز الطعن الذي يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذلك ليوضع موضع التنفيذ. قد يقبل الطرف المدان بشكل طوعي تنفيذ الحكم الصادر عن جهاز تسوية المنازعات وقد يرفضه. وفي حالة رفض الطرف المدان للحكم الصادر، يصبح للطرف المتضرر الحق في طلب التعويض عن الأضرار أو توقيع عقوبات تجارية على الطرف المدان، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة لا تتولى توقيع العقوبات وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر. وما دام الأمر كذلك، فان فرض العقوبات من طرف الدول الضعيفة على الأقوياء (الدول المتقدمة) شبه مستحيلة.

3 - 3 - الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:

- **المؤتمر الوزاري:** يتكون المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة من



ممثلي البلدان الأعضاء، ويعتبر أعلى هيئة في المنظمة. يعقد اجتماعاته مرة كل سنتين، ويقوم باتخاذ القرارات في جميع الأمور ذات الصلة بتنظيم التجارة الدولية وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. وللمؤتمر الوزاري الحق في تعديل مواد الاتفاقية إذا تطلب الأمر ذلك.

- **المجلس العام:** يتكون المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة من ممثلي البلدان الأعضاء، ويقوم بمهام المؤتمر الوزاري بين الدورتين. ويقوم بالإشراف على التنفيذ المباشر لمهام المنظمة العالمية للتجارة، ويقوم بإعداد القواعد التنظيمية والإشراف على جهاز تسوية المنازعات ومراجعة السياسات التجارية للبلدان الأعضاء والإشراف على المجالس المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المجلس العام بوضع الترتيبات والأسس المتعلقة بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى.
- **المجالس المتخصصة:** المجالس المتخصصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة هي: مجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات، مجلس حقوق الملكية. يقوم كل مجلس من هذه المجالس بالإشراف المباشر على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه ويتم ذلك من خلال اللجان الفرعية المتخصصة ومجموعات التفاوض التابعة للمجلس.
- **اللجان الفرعية:** تتكون اللجان الفرعية من مجموعة اللجان التابعة للمؤتمر الوزاري مثل لجنة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية، لجنة ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والإدارة، بالإضافة إلى اللجان الفرعية المتخصصة لمجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية.
- **المدير العام:** يتم تعيين المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة من طرف المؤتمر الوزاري. وتوضع تحت تصرفه أمانة عامة يوجد مقرها بمدينة جنيف السويسرية. يقوم المدير العام بأداء واجباته وممارسة صلاحياته خلال المدة المحددة في إطار القرارات والأنظمة التي يعتمدها المؤتمر الوزاري، ويساعده في مهامه أربعة (4) مدراء عامين مساعدين كنواب له.

المجـال المفاهيمـي الثانـي :

المبـادلات الدوليــة

الوحـدة رقـم (5):

الصـــرف

الكفاءات المستهدفة:

- يبين تأثير سعر الصرف على المبادلات الدولية

مؤشرات التقويم:

- يحدد أنواع الصرف ويبين أسبابه.
- يحدد أنظمة الصرف.

1 - تعريف الصرف:

يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأميركي أو غيره من العملات.

2 - أنواع الصرف:

2 - 1 - الصرف اليدوي والصرف المسحوب:

- **الصرف اليدوي:** هو عبارة عن مبادلة أوراق نقدية من عملة ما مقابل أوراق نقدية من عملة أخرى مثل مبادلة مبلغ نقدي بالدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أو أي عملة أخرى (اليورو، الجنيه الإسترليني، الين).
- **الصرف المسحوب:** وهو عبارة عن سحب الأوراق التجارية المقومة بالعملة الأجنبية. مثل السفتجة الخارجية والشيكات ... وتجدر الإشارة إلى أن الصرف المسحوب هو النوع المستخدم في التجارة الخارجية.

2 - 2 - الصرف العاجل والصرف الآجل:

- **الصرف العاجل:** يكون الصرف العاجل عندما تتم عمليتي تسليم واستلام العملات لحظة إبرام العقد، أو قبل مرور يومين من أيام العمل (دون حساب أيام العطل) من تاريخ إبرام العقد. وتتم هذه العملية على أساس سعر الصرف العاجل، أي السعر السائد لحظة إبرام العقد.
- **الصرف الآجل:** يكون الصرف الآجل عندما تتم عمليتي تسليم واستلام العملات بعد مرور يومين من أيام العمل من تاريخ إبرام العقد، وتتم هذه العملية على أساس سعر الصرف الآجل، أي السعر الذي تم الاتفاق عليه لحظة إبرام العقد.

3 - أسباب الصرف:

تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية. مثل التجارة الخارجية، زيارة الأراضي المقدسة، البعثات التعليمية بالخارج ...الخ

4 - سوق الصرف:

4 - 1 - تعريف سوق الصرف:

سوق الصرف هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة، ويقصد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف. وهذه الأطراف هي:

- ✓ المصدرون، المستوردون، السياح...الخ
- ✓ البنوك التجارية.
- ✓ سماسرة الصرف الأجنبي.
- ✓ البنك المركزي.

4 - 2 - أنواع سوق الصرف:

- **سوق الصرف بين البنوك:** هو عبارة عن السوق المحلي للصرف الذي يتشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد.
- **السوق العالمي للصرف:** هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر أرجاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة، وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف. وأهم هذه المراكز نجد مركز نيويورك، لندن، زيوريخ، طوكيو، فرانكفورت، هونغ كونغ ...

5 - سعر(معدل) الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملتين بدلالة الأخرى، وبمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى، فمثلا سعر صرف الدولار الأميركي الواحد يساوي 70 دينار جزائري.

6 - أنظمة الصرف:

لا يوجد نظام صرف واحد يناسب جميع الدول ويتماشى مع مختلف الظروف، ولذلك يوجد نوعان لأنظمة الصرف.



6 - 1 - نظام الصرف الثابت:

في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد)، أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم (عادة تتكون من: الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) ويطلق عليها مصطلح "سلة العملات".

6 - 2 - نظام الصرف المرن (المتغير):

في ظل نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة، دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

7 - سياسة سعر الصرف:

هي مجموعات الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

7 - 1 - أهداف سياسة الصرف:

من بين أهداف سياسة الصرف نذكر ما يلي:

- ✓ تنمية الصناعات المحلية.
- ✓ تشجيع الصادرات.
- ✓ التحكم في الواردات.
- ✓ معالجة التضخم.
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

7 - 2 - وسائل سياسة الصرف:

- **تعديل سعر الصرف:** المقصود بتعديل سعر الصرف هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية. ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتنخفض الواردات، وهذا ما يشجع قيام الصناعات المحلية وتنميتها. وفي حالة رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية تصبح

أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الواردت، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط التنافسي بين أسعار المنتجات المستوردة وأسعار المنتجات المحلية، فتميل الأسعار نحو الانخفاض أي التقليل من حدة التضخم.

- **استخدام احتياطيات الصرف:** يقصد باحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف. ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من سعر صرف العملة الوطنية. أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى الخفض من سعر صرف العملة الوطنية.
- **مراقبة الصرف:** يقصد بها مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المجال المفاهيمي الثالث :

الاختلالات الاقتصادية

الوحدة رقم (6):

البطالة

الكفاءات المستهدفة:

- يحدد أسباب ووسائل علاج ظاهرة البطالة.

مؤشرات التقويم:

- يبين أسباب البطالة.
- يحدد أنواع البطالة وآثارها.
- يحدد إجراءات التخفيف من البطالة.

1 - تعريف البطالة:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

من التعريف السابق نستنتج أن هناك عدد من الصفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا وهذه الصفات هي:

1 - أن يكون قادرا على العمل.
2 - يرغب في العمل.
3 - يبحث عن العمل.
4 - أن يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد.
5 - لم يجد العمل الملائم.

2 - أسباب البطالة:

للبطالة أسباب متعددة، تختلف من مجتمع إلى أخر، نذكر منها:

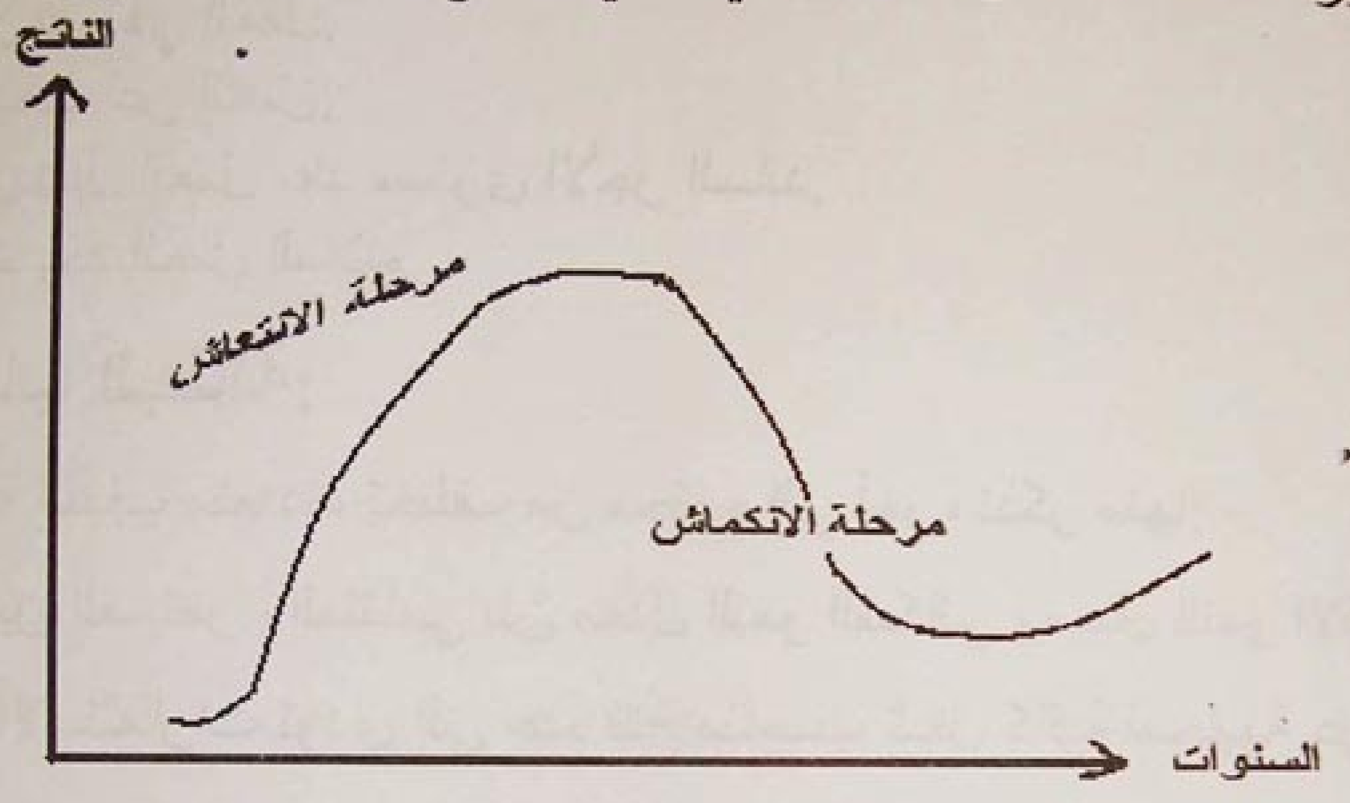
- التباين المستمر والمتنامي بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.
- قلة الاستثمارات تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمجابهة عرض العمل المتزايد.
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة، أو الذين لا يقبلون تغيير مكان عملهم.
- التطور التقني يؤدي إلى زيادة استخدام الآلات بكثافة عوضا عن العمال الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعضهم.
- فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة.
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.

elbassair.net

3 - أنواع البطالة:

للبطالة أنواع متعددة نذكر منها:

- **البطالة الدورية:** يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية. تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج) وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد)، ويطلق على المرحلتين معا مصطلح "الدورة الاقتصادية"، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:



ففي مرحلة الانتعاش نقترب من حالة التشغيل الكامل، وفي ذروة الانتعاش تكون البطالة في أدنى مستوياتها. وبعد ذلك ندخل مرحلة الهبوط أي مرحلة الانكماش، وفي بداية هذه المرحلة يكون عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها فيضطر أرباب العمل إلى تخفيض الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تسريح بعض العمال الذين يصبحون في تعداد البطالين، وتزداد البطالة حدة كلما انتقلنا نحو الأسفل (أنظر الشكل السابق) إلى أن نصل إلى قاع الانكماش الذي تكون عنده البطالة في أعلى مستوياتها. وبعدها تبدأ مرحلة الانتعاش من جديد.

- **البطالة الاحتكاكية:** تظهر البطالة الاحتكاكية خلال فترة تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، والسبب في ذلك يرجع إلى نقص المعلومات

المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه خلال نفس الفترة، وكلما توفرت هذه المعلومات ينقص مستوى هذا النوع من البطالة.

- **البطالة الهيكلية:** تظهر البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين مؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل. هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات، أو التغير الهيكلي في سوق العمل، أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة.

- **البطالة الفنية (التقنية):** تظهر البطالة الفنية نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...الخ

- **البطالة الجزئية:** في بعض الأحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة، فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر، وفي هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية.

4 - آثار البطالة:

للبطالة آثار متعددة اقتصادية واجتماعية بل وحتى سياسية.

4 - 1 - الآثار الاقتصادية:

للبطالة آثار اقتصادية متعددة، نقتصر على ذكر ما يلي:

- **ضعف الإنتاج:** عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية - التي تعتمد بشكل كبير على العمل - بتسريح عدد من العمال فان ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
- **ضعف الاستهلاك:** البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين، وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني، وبتفاقم هذه الظاهرة نصل إلى الكساد.

4 - 2 - الآثار الاجتماعية:

للبطالة آثار اجتماعية متعددة، نقتصر على ذكر ما يلي:

- **تفشي الآفات الاجتماعية:** تؤدي البطالة إلى ظهور فئة من الناس عديمي الدخل الأمر الذي يؤدي إلى فقرهم وانزواء البعض منهم وشعورهم بفقدان كرامتهم نتيجة استمرارهم في الاعتماد على أسرهم وانحدارهم مع أسرهم إلى هوة الفقر، أو دخول البعض في صراعات أسرية قد تؤدي إلى تدمير الأسرة، وظهور المحسوبية والتمييز بين أبناء الوطن الواحد وفقا لفئاتهم الاجتماعية وعلاقات ذويهم بأصحاب النفوذ، وتفشي ظاهرة السرقة والانحلال الخلقي والمتاجرة في الممنوعات.
- **الهجرة:** وكنتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى ولو كانت بشروط غير لائقة أو مهينة وفي ظروف أقرب للعبودية. وبلا شك فان للهجرة آثارا نفسية واجتماعية سيئة على المهاجر وعلى ذويه.

4 - 3 - الآثار السياسية:

وكنتيجة للبطالة يقوم البطالون والمهددون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم.

5 - إجراءات التخفيف من البطالة:

للتخفيف من حدة البطالة تقوم الدولة ببعض الإجراءات نذكر منها:

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات المادية والمالية لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة.
- إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر من جهة، وتشجيع التقاعد المسبق من جهة أخرى، بهدف خلق مناصب شغل إضافية.
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين لتأمين الحد الأدنى من القدرة الشرائية.

المجـال المفاهيمـي الثـالـث :

الاختلالات الاقتصادية

الوحـدة رقـم (7):

التضخـم

الكفاءات المستهدفة:

- يحدد الوسائل المختلفة لمعالجة ظاهرة التضخم.

مؤشرات التقويم:

- يبين أنواع التضخم.
- يبين أسباب التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.
- يبين وسائل معالجة التضخم.

1 ـ تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه "حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض"

من التعريف السابق نلاحظ أنه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال أن هناك تضخم. ومن بين هذه العناصر ما يلي:

- ✓ وجود ارتفاع مستمر للأسعار، أي لا يكون هذا الارتفاع وقتيا(ظرفياً).
- ✓ أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا، بمعنى أن لا يكون ناتجا عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية.
- ✓ وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي، أي أن الطلب على مختلف السلع والخدمات يفوق بكثير ما هو معروض منها.

2 ـ أنواع التضخم:

للتضخم أنواع متعددة نذكر منها:

- **التضخم الظاهر (الطليق):** هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار، وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخيل بصفة عامة.
- **التضخم المكبوت:** هو تضخم خفي ومستتر، وتكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة إدارية. الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.
- **التضخم الكامن:** يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي، ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى نظام توزيع السلع (نظام البطاقات) التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد، ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية. وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

- **التضخم الجامح:** يعتبر هذا النوع أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني. و يتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق. وفي هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، فتزداد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة تؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية، مما قد يؤدي في النهاية إلى انهيارها بعد فقدان الثقة فيها.
- **التضخم الزاحف:** وهو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني، حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

3 - أسباب التضخم:

- **تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور ومرتبات العاملين، والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.
- **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني:** إن الإفراط في إصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4 - آثار التضخم:

للتضخم آثار متعددة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي.

4 - 1 - الآثار الاقتصادية: للتضخم آثار اقتصادية نقتصر على ذكر ما يلي:

- **انخفاض قيمة العملة: بفعل التضخم** تزداد الأسعار ارتفاعا بصورة كبيرة ومستمرة، مما يؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قدرتها الشرائية.
- **انخفاض معدل الفائدة:** في حالة التضخم يكون عرض النقود أكبر من الطلب على النقود، الأمر الذي يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض.
- **انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك:** عندما تنخفض قيمة العملة بفعل التضخم، تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزنًا للقيمة أي كأداة ادخار. فارتفاع الأسعار من جهة، وانخفاض سعر الفائدة من جهة ثانية، والخوف من المستقبل من جهة ثالثة، كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك.
- **انخفاض الإنتاج:** بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليًا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج.
- **محدودية الاستثمارات:** في حالة التضخم تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة والأجور بصفة خاصة.

4 - 2 - الآثار الاجتماعية: للتضخم آثار اجتماعية نقتصر على ذكر ما يلي:

- **ارتفاع نسبة البطالة:** كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومون بتسريح عدد من العمال ليصبحوا في تعداد البطالين.

- **ارتفاع معدل الفقر:** بفعل نسبة البطالة من جهة، وبفعل الارتفاع المستمر للأسعار من جهة أخرى يزداد عدد الفقراء في المجتمع.
- **التأثير السلبي على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة:** إن أكثر المتضررين من التضخم هم أصحاب الأجور والمرتبات، حيث إن مداخيلهم عادة ما تكون ثابتة، وحتى لو تغيرت فإنها تتغير ببطء شديد وبمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبهذا تكون مداخيلهم الحقيقة في حالة تدهور مستمر.
- **ظهور الآفات الاجتماعية:** مثل تفشي الرشوة والفساد الإداري والكسب غير المشروع...الخ

5 - وسائل معالجة التضخم:

لعلاج التضخم وللحد من تفاقمه تتبع الدولة السياسات الاقتصادية التالية:

5 - 1 - سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار:

للحد من تفاقم ظاهرة التضخم، تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات وأرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة.

5 - 2 - مراقبة الإصدار النقدي:

يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات من أجل مجابهة ظاهرة التضخم نذكر منها:

- رفع سعر إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.



- **سياسة السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.
- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني:** المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع (التي تستلمها من الجمهور) لدى البنك المركزي ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية.
- **رفع سعر الفائدة:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

5 - 3 - تحقيق التوازن في الميزانية (الموازنة) العامة:

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

- **تخفيض الإنفاق الحكومي:** يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي من جهة، والى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق من جهة أخرى، وبالتالي فإن التخفيض من هذا الإنفاق سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة.
- **زيادة الضرائب على السلع الكمالية:** لأن هذا يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة، وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى.
- **اللجوء إلى الدين (القرض) العام:** إن سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة.

المجال المفاهيمي الرابع:

المانجمنت (علم التسيير)

الوحدة رقم (8):

القيـــادة

الكفاءات المستهدفة:

يبين العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة

مؤشرات التقويم:

- يحدد المواصفات الشخصية للقائد ويبين أثرها في اختيار أسلوب القيادة.
- يحدد أثر المرؤوسين والبيئة في اختيار أسلوب القيادة.
- يحدد نظرية تدرج الحاجات.
- يحدد نظرية ذات العاملين.

1 - تعريف القيادة:

القيادة هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة. وحتى تكون هناك قيادة يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية:

- ✓ وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية.
- ✓ وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه.
- ✓ وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

وتجدر الإشارة إلى انه ليس بالضرورة أن يكون كل مسير فعال قائدا، وذلك لوجود اختلافات بين دور القائد ودور المسير، فالمسير يتعامل مع الحاضر يوما بيوم، بينما القائد يتعامل مع الحاضر والمستقبل، أي تكون لديه رؤية مستقبلية إبداعية للأشياء التي ترغب المنظمة الوصول إليها.

2 - أساليب القيادة:

- **القيادة الفردية:** وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة، حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه (الاستبداد بالسلطة).
- **القيادة الديمقراطية:** وهي تلك التي يشرك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ قراراته، وذلك عن طريق الاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم وتشجيع الاتصال وتبادل المعلومات. وفي جميع الأحوال يحتفظ القائد بالسلطة النهائية في اتخاذ القرارات.
- **القيادة البيروقراطية:** وهي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة، أي حكم الموظفين الذين تحد سلطاتهم من حرية المرؤوسين، ويغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات، وكذلك البطء في اتخاذ القرارات.
- **القيادة التكنوقراطية:** وهي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم لأنه يفترض أن يملك التكنوقراطي المعرفة أكثر من غيره، والتي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور.



3 ـ العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة:

إن تحديد أسلوب القيادة يتأثر بمجموعة من العوامل:

- **المواصفات الشخصية للقائد:** تلعب المواصفات الشخصية التي يتصف بها القائد دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع.
- **عوامل تخص المرؤوسين:** للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع. فمثلا عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة، فان القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج. أما عندما تكون مجموعة العمل متجانسة ومستقرة ولديها الخبرة المناسبة، فان القيادة الديمقراطية هي التي تحقق أفضل النتائج.
- **عوامل البيئة:** إن فعالية القيادة تتطلب تطابق أسلوبها مع معطيات الحالات والظروف المحيطة، حيث يلعب كل من الزمان والمكان دورا هاما في تحديد طبيعة أسلوب القيادة، ففي حالة وقوع حادث ما، فانه يكون من الأفضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات ومناقشة الآراء. وعندما نكون بصدد منظمة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن، فان أسلوب القيادة الفردية لا يكون هو الأفضل حتما.

4 ـ الدافعية(التحفيز):

4 - 1 ـ تعريف الدافعية:

المقصود بها تشجيع الأفراد وتحفيزهم واستنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر وكسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة. هذه العملية تبدأ بالتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا. إلا أن نجاح هذه العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد ونفسيته.

4 - 2 - العوامل المؤثرة في الدافعية:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الدافعية هي:

- **العوامل التنظيمية:** وتتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من طرف القيادة تجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح. وإن للمرؤوسين "منطقة قبول" ، أي لديهم مجال محدد لقبول هذه الأوامر والتوجيهات، لذا يجب أن تكون هذه الأوامر والتوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض أو مقاطعة. وعلى القيادة أن تقوم بتوسيع منطقة القبول قدر الإمكان حتى يتم تنفيذ الأوامر والتوجيهات بأقصى درجة من الكفاءة، وذلك باستخدام الأساليب الفعالة للدافعية.

- **العوامل الاجتماعية:** إن المرؤوس باعتباره فردا في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي: في السكن، وفي المدرسة، وفي العمل، أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء للجماعة. ويكون هذا الانتماء مصدرا رئيسيا في الكثير من معتقداته واتجاهاته. وفي الكثير من الأحيان يبلغ تأثير الجماعة في سلوك أفرادها درجة يشعر عندها الفرد بأن استمراره كعضو مقبول في الجماعة أهم عنده من الحفاظ على وظيفته. وبالتالي عند إصدار الأوامر يجب على القائد أن يأخذ العوامل الاجتماعية للمرؤوسين بعين الاعتبار حتى يتم تنفيذ الأوامر والتوجيهات بأقصى درجة من الكفاءة.

- العوامل النفسية: إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف...الخ تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد، لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة تجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر وتعليمات. وعند إصدار الأوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها.

وفي حالة ردود الفعل المعيقة، يعمل القائد على إيجاد طرق لعلاجها أو التصدي لها بالكيفية المناسبة.

4 - 3 - نظريات الحاجات الدافعية (التحفيزية):

هناك عدد من النظريات المتعلقة بالحاجات التحفيزية وسنقتصر على نظريتي تدرج الحاجات وذات العاملين.

أ - نظرية ذات العاملين:

قام هرزبرغ Herzberg بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين اثنين، لذا سميت بنظرية ذات العاملين، أطلق على العامل الأول عامل الصحة وعلى العامل الثاني عامل التحفيز.

يقصد بعامل الصحة مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم. أما في حالة عدم الصحية أي إذا لم تتوفر هذه العناصر بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى تذمرهم وعدم رضائهم، ومن هذه العناصر نذكر: ضمان العمل والمرتب، وظروف العمل...الخ

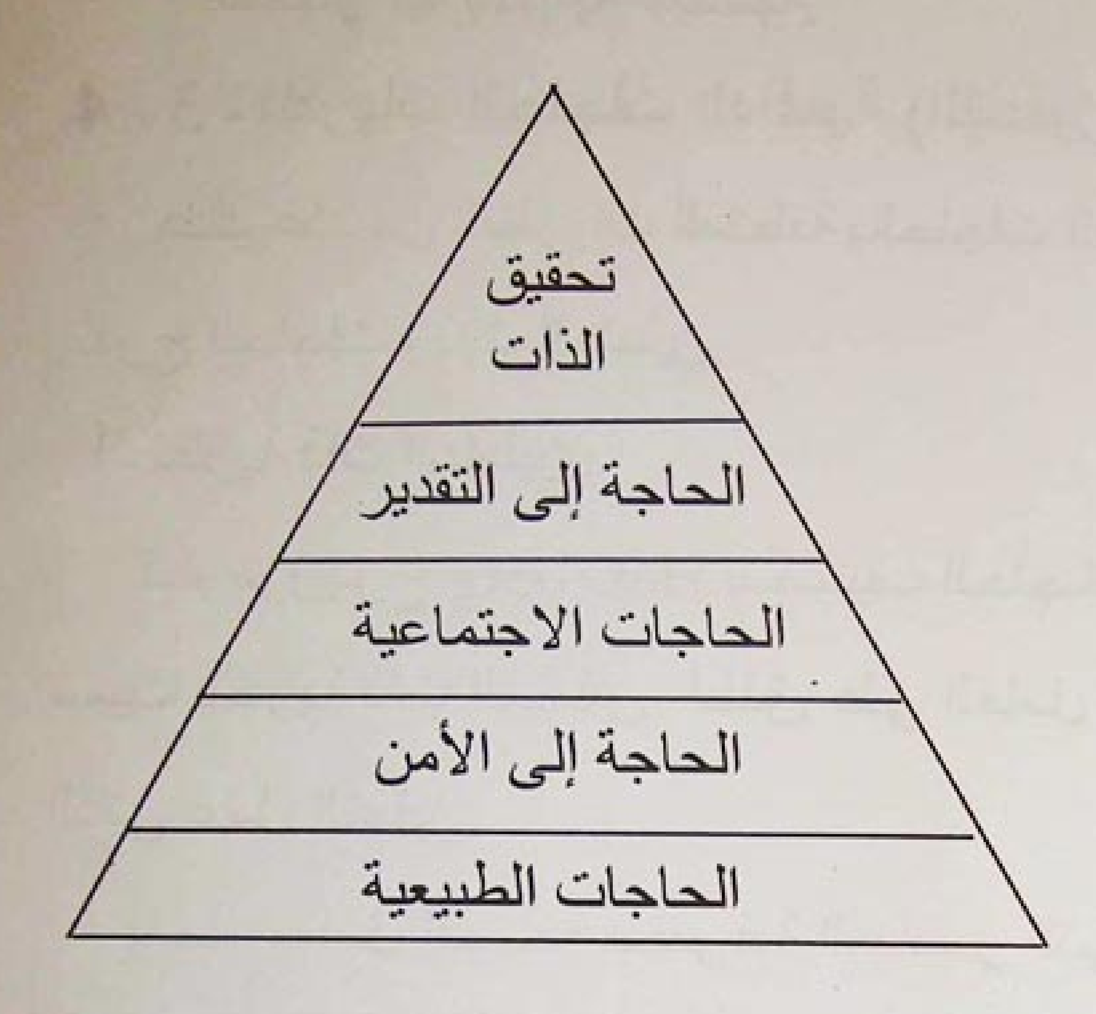
يقصد بعامل التحفيز مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر. ومن هذه العناصر نذكر: الاعتراف والتقدير، والترقية والمسؤولية...الخ

ب - نظرية تدرج الحاجات:

قام ماسلو Maslow بتصنيف حاجات الإنسان إلى خمسة أصناف وقام بوضعها على شكل هرمي كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يشير إلى تدرج الحاجات من أسفل إلى أعلى:



- الحاجات الطبيعية وهي حاجات عضوية أولية مثل الطعام واللباس والمسكن والنوم...الخ
- الحاجة إلى الأمن والحماية...
- الحاجات الاجتماعية مثل الصداقة والانتماء...
- الحاجة إلى التقدير أي شعور الفرد بتقدير الآخرين...
- الحاجة إلى تحقيق الذات أي تحقيق المنجزات.



هرم ماسلو لتدرج الحاجات

من نموذج ماسلو السابق ذكره، نجد أن حاجات الإنسان مصنفة إلى خمسة أصناف مرتبة بالتدرج، فكلما تم إشباع صنف منها برز الصنف الذي يعلوها مباشرة. إن الصنف الذي تم إشباعه يفقد مفعوله كحافز للسلوك، أي أنه لا يمكن التأثير في سلوك الإنسان إلا من خلال الأصناف التي لم يتم إشباعها بعد.

المجال المفاهيمي الرابع:

المانجمنت (علم التسيير)

الوحدة رقم (9):

الاتصــــال

الكفاءات المستهدفة:

يبين دور الاتصال في المؤسسة.

مؤشرات التقويم:

- يحدد أشكال الاتصال ومكونات عملية الاتصال.
- يحدد أغراض الاتصال.
- يحدد معوقات عملية الاتصال.
- يحدد عوامل نجاح عملية الاتصال.

3 - مكونات عملية الاتصال:

- **المرسل:** هو شخص لديه مجموعة من الأفكار والمعلومات ويريد إرسالها لطرف أخر، وهو المسؤول عن إعداد وتوجيه المعلومات والأفكار.
- **المستقبل:** وهو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات والأفكار.
- **الرسالة:** وهي عبارة عن تحويل الأفكار والمعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل والمستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات والحركات والأصوات والحروف.
- **قناة الاتصال:** ويقصد بها الوسيلة أو الأداة التي تستعمل في نقل الرسالة. وتأخذ هذه الوسيلة أشكالا مختلفة مثل الاتصال الشفوي والاتصال المكتوب (الخطابات والنشرات والدوريات) والصوت والصورة.
- **الاستجابة (الرد):** بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها، وهنا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر لرسالة أخرى.

4 - أغراض الاتصال:

إن الاتصال هو وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة في تسيير نشاط مؤسستهم بغرض تحقيق مختلف أهدافها. فمثلا يقوم المسير بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات والأوامر بغرض تنفيذها من طرفهم. ولضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بالشكل السليم وفي الوقت المناسب، ولمتابعة تنفيذ التعليمات وعملية التقويم يجب أن يتم الاتصال في مختلف الاتجاهات(النازل والصاعد والأفقي).

5 - نجاح عملية الاتصال:

حتى تكون عملية الاتصال ناجحة وذات فعالية يجب أن تخلو من كل معوقات عملية الاتصال سواء تلك المتعلقة بالمرسل أو بالمستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها.

- **المعوقات المتعلقة بالمرسل:** قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندما يريد الاتصال بالآخرين. ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون



المعلومات كما يفهمها هو. ويعتقد كذلك أن حالته الانفعالية وميوله وقيمه ومعتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات والأفكار التي لديه.

- **المعوقات المتعلقة بالمستقبل:** يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل.
- **المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال:** ويتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال.

✓ الأخطاء المتعلقة بالرسالة: مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتوياتها ...

✓ الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال: الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة. والمقصود بوسيلة الاتصال المناسبة أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة، ولطبيعة الشخص المستقبل لها، و لزمن الاتصال.

وتجدر الإشارة إلى أن ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة (الرد).

المجال المفاهيمي الرابع:

المانجمنت (علم التسيير)

الوحدة رقم (10):

الـرقـابـة

الكفاءات المستهدفة:

- يحدد أساليب الرقابة.

مؤشرات التقويم:

- يظهر خصائص عملية الرقابة الفعالة.
- يميز بين أنواع الرقابة.
- يبين أساليب الرقابة التقليدية.
- يبين أساليب الرقابة المتخصصة.

1 - مراحل الرقابة:

تشتمل عملية الرقابة على المراحل الرئيسية التالية:

1 - 1 - مرحلة تحديد المعايير الرقابية:

هي المرحلة الأولى للقيام بعملية الرقابة، وفيها يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة. والمقصود بالمعيار الرقابي هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستوى الأداء، تستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة. هذا المعيار قد يكون في شكل كمي أو وصفي، ويكون محددا مسبقا في خطة المنظمة مثل: كمية الإنتاج، حجم المبيعات، جودة الإنتاج، مستوى أداء الموظفين.

1 - 2 - مرحلة قياس الأداء (المردودية):

وهي المرحلة الثانية من مراحل عملية الرقابة، وفيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة. مثل: قياس كمية الإنتاج المنجزة، حجم المبيعات، عدد الغيابات.

1 - 3 - مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط:

وهي مرحلة تلي مرحلة قياس الأداء، وفيها تتم عملية المقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير الرقابية المحددة مسبقا. وهنا نكون أمام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: عدم وجود انحرافات أي توافق بين الأداء الفعلي والمعياري.

الحالة الثانية: وجود انحرافات موجبة أي أن الأداء المنجز يفوق المخطط، وهذا يدل على أن الأداء جيد.

الحالة الثالثة: وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المنجز أقل من المخطط، وهذا يدل على أن الأداء سيئ.

1 - 4 - مرحلة تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات اللازمة:

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية الرقابة، وفيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة، لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة.

2 - خصائص عملية الرقابة الفعالة:

حتى تكون عملية الرقابة فعالة على كل المستويات يجب أن تتصف بالخصائص التالية:

- ✓ أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء.
- ✓ أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة وخالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن.
- ✓ يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب، لأن أي تأخير يفقد للمعلومة قيمتها، ويضيع على المنظمة فرصة استغلالها في الوقت المناسب. فمثلا عند ظهور عيب في بعض المنتجات أثناء عملية الإنتاج ولم يتم إعلام مسؤول الإنتاج حالا، فان ذلك يؤدي إلى تزايد كمية المنتجات المعيبة.
- ✓ السرعة في تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات.
- ✓ أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف.
- ✓ أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف.

3 - أنواع الرقابة:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للرقابة:

3 - 1 - الرقابة المسبقة:

يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في انجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة، والغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل والعراقيل قبل حدوثها.

3 - 2 - الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة):

هذا النوع من الرقابة يتم أثناء مرحلة التنفيذ، أي أثناء انجاز مختلف أنشطة المؤسسة، والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة والقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل.

3 - 3 - الرقابة اللاحقة:

نقوم بهذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ، ويتم ذلك عن



طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بما كان مخططا لها، والهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الأداء.

4 - أساليب الرقابة:

إن أساليب الرقابة متعددة، وهي تختلف باختلاف طبيعة النشاط وأهميته في داخل المؤسسة. و تنقسم هذه الأساليب إلى رقابة تقليدية ورقابة متخصصة، وفي هذا المجال سنتطرق فقط للرقابة التقليدية بشيء من التفصيل.

4 - 1 - الرقابة التقليدية: تتضمن الرقابة التقليدية العناصر التالية:

- ✓ **الملاحظة الشخصية:** للملاحظة الشخصية أهمية في عملية الرقابة لا يمكن تجاهلها، وهي تتم من طرف المشرفين المباشرين.
- ✓ **التقارير:** حتى تكون التقارير أكثر فعالية يجب أن تكتب بدقة ووضوح، ويقوم بكتابتها موظفون متخصصون في الرقابة.
- ✓ **الميزانية التقديرية:** الميزانية التقديرية هي تعبير رقمي أو كمي عن الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤسسة. وبهذه الصفة فإنها تعتبر من بين الأدوات كثيرة الاستعمال في عمليات الرقابة، حيث تتم عملية الرقابة عن طريق المقارنة بين ما تم انجازه فعلا وبين ما هو مسجل في الميزانية التقديرية.
- ✓ **نقطة التعادل:** تعبر نقطة التعادل عن حجم المبيعات الذي تكون عنده الإيرادات الكلية مساوية للتكاليف الكلية. فعند مستوى أقل لحجم المبيعات تحقق المؤسسة خسارة، وعند مستوى أكبر لحجم المبيعات تحقق المؤسسة ربحا، ومن هنا تظهر أهمية نقطة التعادل كأداة فعالة في عملية الرقابة.
- ✓ **النسب المالية:** تستخدم النسب المالية في قياس الأداء والمراقبة في المؤسسة، ومن أهم هذه النسب: النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية.

4 - 2 - الرقابة المتخصصة:

يقصد بالرقابة المتخصصة تلك الرقابة التي تعتمد في أساليبها على استخدام طرق "بحوث العمليات" مثل طريقة "بيرت" PERT.



المجـال المفاهيمـي الخامس :

تسيير موارد المؤسسة

الوحـدة رقـم (11):

التمـويـــل

الكفاءات المستهدفة:

يبين كيفية تمويل المؤسسة

مؤشرات التقويم:

- يحدد المهام الأساسية لوظيفة التمويل.
- يحدد مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- يحدد أنواع عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية.

1 - تعريف وظيفة التمويل:

لا يمكن القيام بمختلف وظائف المؤسسة دون توافر الأموال اللازمة لذلك. ومن أجل هذا تعمل وظيفة التمويل على احتفاظ المؤسسة بشكل دائم بأموال كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول مواعيدها. أي الحصول على الاحتياجات المالية من مختلف المصادر، وهذه المصادر قد تكون دائمة أو مؤقتة، كما قد تكون مملوكة أو مقترضة.

2 - المهام الأساسية لوظيفة التمويل:

2 - 1 - تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال:

يمكن تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية إلى عمليات تتعلق بالاستغلال وأخرى بالاستثمار. فعمليات الاستغلال تتضمن احتياجات المؤسسة من المواد واللوازم و/أو البضائع واليد العاملة...الخ. أما عمليات الاستثمار فتشمل الاستثمارات المادية (الآلات والمعدات والمباني...) والاستثمارات غير المادية (براءات الإختراع وحقوق النشر والتأليف...) والاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات). كل هذه العمليات سالفة الذكر تتطلب رؤوس أموال لتمويلها. ومن هنا يأتي دور وظيفة التمويل في تحديد احتياجات كل عملية من هذه العمليات من رؤوس الأموال اللازمة والعمل على تأمينها.

2 - 2 - إعداد برنامج التمويل:

إن برنامج التمويل للمؤسسة يجب أن يتضمن العناصر التالية:

- ✓ تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية.
- ✓ تحديد تاريخ الشروع في انجاز العملية.
- ✓ تحديد مدة انجاز العملية.
- ✓ تحديد مصادر التمويل المناسبة لكل عملية.



2 - 3 - تنظيم الخزينة:

يقصد بخزينة المؤسسة مجموعة المبالغ التي يمكن التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، أي صافي مجموع المبالغ السائلة الموجودة في البنك والصندوق بعد طرح الديون قصيرة الأجل.

يتمثل تنظيم الخزينة في توقع النفقات أي مدفوعات المؤسسة المحتملة، وتوقع الإيرادات أي مقبوضات المؤسسة المحتملة. هذه التوقعات لا تكون على أساس سنوي بل على أساس شهري أو أسبوعي.

2 - 4 - تسيير رؤوس الأموال المتاحة:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة وبين استخداماتها. فالاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أكبر مما هو مطلوب يؤدي إلى تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يحرمها من إمكانية تحقيق ربح إضافي. أما في حالة الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أقل مما هو مطلوب فان ذلك يؤدي إلى عرقلة أو توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يعرضها إلى الإخلال بالتزاماتها تجاه الغير.

3 - مصادر تمويل المؤسسة:

3 - 1 - التمويل الذاتي:

ويقصد به استخدام الموارد المالية الذاتية (الداخلية) للمؤسسة من أجل تمويل مختلف عملياتها. وهذه الموارد تعود ملكيتها للمؤسسة، وهي تتكون من:

- **الاحتياطات:** هي عبارة عن جزء تقتطعه المؤسسة من الأرباح غير الموزعة، وهي تشمل الاحتياطات القانونية (الإلزامية) واحتياطات أخرى تختلف باختلاف المؤسسة.
- **المؤونات:** هي عبارة عن مبالغ تضعها المؤسسة في حساب خاص بهدف مجابهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع في المستقبل.



- **الاهتلاكات:** وهي عبارة عن مبالغ (أقساط) سنوية تخصصها المؤسسة وتضعها في حساب خاص بهدف تعويض ما أهتلك من أصول ثابتة، وذلك من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أن للتمويل الذاتي فوائد متعددة، فهو يقوم بتأمين مصدر دوري ومنتظم للتمويل، ويعمل على الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

3 - 2 - التمويل الخارجي:

إن التمويل الخارجي للمؤسسة يقصد به كل المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عمليات المؤسسة. والتمويل الخارجي يشمل:

- ✓ زيادة رأس المال: ويقصد به زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع في حالة شركات الأموال، أما حالة شركات الأشخاص فتكون زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد.
- ✓ القروض بمختلف آجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- ✓ الإعانات: هي مبالغ تتلقاها المؤسسة من الدولة ولا تقوم بإرجاعها. الهدف منها هو تشجيع المؤسسات على إنتاج منتوج معين.

4 - عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية:

4 - 1 - التمويل قصير المدى (الأجل):

تلجأ المؤسسة للتمويل قصير الأجل من أجل تمويل العمليات الجارية مثل العمليات التجارية وعمليات الاستغلال. ويمكن التمييز بين صنفين من التمويل قصير الأجل:

- ✓ **الائتمان المصرفي:** يعتبر أهم مصدر للتمويل قصير الأجل، وهو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تقترض من المصارف التجارية مقابل فائدة.

- ✓ **الائتمان التجاري:** وهو ائتمان ينشأ عندما تقوم المؤسسة بشراء مواد ولوازم أو بضائع على الحساب (الدفع المؤجل).

4 - 2 - التمويل المتوسط وطويل المدى (عمليات الاستثمار)

تلجأ المؤسسة للتمويل المتوسط وطويل الأمد من أجل تمويل مختلف عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة مثل اقتناء الآلات والتجهيزات... ويمكن لهذا النوع من التمويل أن يتم عن طريق السندات والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

المجال المفاهيمي الخامس :

تسيير موارد المؤسسة

الوحدة رقم (12):

الإنتاج

الكفاءات المستهدفة:

يبين تأثير القدرة الإنتاجية على
مكانة المؤسسة الاقتصادية

مؤشرات التقويم:

- يحدد أهداف وظيفة الإنتاج.
- يحدد المراحل الأساسية لعملية الإنتاج.
- يحدد كيفية مراقبة عملية الإنتاج.

1 - مفهوم وظيفة الإنتاج:

تعتبر وظيفة الإنتاج من بين أهم وظائف المؤسسة، وهي تتعلق بتخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة عملية الإنتاج. وهذه الوظيفة الأساسية تتكون من مجموعة مهام مثل :تحديد أساليب الإنتاج، التصميم الهندسي للسلعة، تحديد العمليات الإنتاجية داخل المصنع، تخطيط الإنتاج، رقابة الإنتاج والجودة.

2 - أهداف وظيفة الإنتاج:

- **تطوير المنتجات:** إن عملية تطوير المنتجات يعتبر من بين الأهداف الرئيسية لوظيفة الإنتاج لضمان استمرارية بقاء المؤسسة في السوق. ولهذا يجب على المؤسسة أن تخصص موارد بشرية ومادية للقيام بالبحوث العلمية من أجل تطوير منتجاتها باستمرار، وإنتاج منتجات جديدة.

- **تطوير طرق الإنتاج:** تسعى وظيفة الإنتاج لتطوير طرق الإنتاج المتبعة وذلك باستحداث أساليب تنظيمية جديدة في عملية الإنتاج واستخدام آلات أكثر كفاءة، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة سرعة الانجاز، وتحسين جودة المنتوج. ويتم ذلك من خلال تطبيق نتائج البحوث العلمية.

- **زيادة الإنتاج:** تسعى وظيفة الإنتاج إلى زيادة حجم الإنتاج في حالة ارتفاع الطلب على منتجات المؤسسة، أو عندما تريد المؤسسة زيادة حصتها من السوق، أو الدخول إلى أسواق جديدة.
- **تحسين الأداء:** تسعى وظيفة الإنتاج بالتنسيق مع وظيفة تسيير الموارد البشرية إلى تحسين أداء العمال عن طريق تطوير وتنمية معارفهم ومهاراتهم، بهدف رفع مستوى إنتاجيتهم وزيادة جودة المنتوج.

3 - المراحل الأساسية لعملية الإنتاج:

3 - 1 - مرحلة الدراسة:

هي المرحلة التي يتم فيها دراسة السوق بالنسبة للمنتوج المراد إنتاجه من طرف المؤسسة، وتشمل هذه الدراسة جانبي الطلب (سلوك المستهلك) والعرض (المنافسين). وكذلك دراسة التكاليف المتعلقة بعملية إنتاج المنتوج المعني.

3 - 2 - مرحلة التخطيط:

تقوم المؤسسة الاقتصادية في مرحلة التخطيط بصياغة أهداف عملية الإنتاج وتحديد الوسائل والأساليب التي سيتم استخدامها لتحقيق هذه الأهداف. وتمر مرحلة تخطيط الإنتاج بمجموعة من الخطوات نوجزها في ما يلي:

- **تخطيط المنتجات:** بعد مرحلة الدراسة، تقوم وظيفة الإنتاج بتحديد نوع المنتجات التي ستقوم المؤسسة بإنتاجها، من حيث الخصائص الفنية (التقنية) مثل الأبعاد، والمكاييل، والأوزان، والتغليف، والألوان، والخصائص الكيميائية والطبيعية للمنتوج...الخ، وكذلك تحديد مختلف الكميات المطلوب إنتاجها، وزمن الانجاز.
- **تخطيط متطلبات الإنتاج:** أي تحديد الإمكانيات اللازم توفرها حتى تتمكن المؤسسة من تنفيذ برامج الإنتاج المخطط لها سابقا مثل تحديد نوع وعدد الآلات والمعدات، وتحديد كمية ونوعية المواد واللوازم، وتحديد العمالة المناسبة.
- **تخطيط طرق الإنتاج:** تحديد طرق الإنتاج الملائمة داخل الورشات بما يضمن تنفيذ برنامج الإنتاج الخاص بكل ورشة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

- **جدولة الإنتاج:** وهي الخطوة الأخيرة لمرحلة التخطيط وتتمثل في جدولة جميع مراحل العملية الإنتاجية، حيث تتم تحديد مهام كل مرحلة وزمن انجازها.

3 - 3 - مرحلة التنفيذ:

هذه المرحلة تلي مرحلة التخطيط، وفيها يتم تنفيذ برامج الإنتاج المخططة. عملية التنفيذ هذه تتم داخل الورشات (التحويل، التركيب، التشطيب) وفقا للجدولة السابق ذكرها.

4 - مراقبة عملية الإنتاج:

يجب على المؤسسة أن تقوم بعملية الرقابة بشكل شامل ومستمر. ويمكن التمييز بين نوعين من الرقابة، فهناك الرقابة التي تكون أثناء تنفيذ كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج وتسمى بعملية المتابعة، وهناك رقابة تتم بعد الانتهاء من كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج وتسمى بالمراقبة البعدية أو اللاحقة. وتشمل مراقبة عملية الإنتاج ما يلي:

- ✓ الرقابة على المواد واستخداماتها.
- ✓ الرقابة على احترام الجدولة (المهام وزمن الانجاز).
- ✓ الرقابة على جودة المنتوج.

المجال المفاهيمي الخامس :

تسيير موارد المؤسسة

الوحدة رقم (13):

التقييس

الكفاءات المستهدفة:

يحدد مكانة التقييس في التنظيم الهيكلي للمؤسسة.

مؤشرات التقويم:

- يبين مكانة التقييس في التنظيم الهيكلي للمؤسسة.
- يبين علاقة التقييس بالنوعية.
- يبين علاقة التقييس بالبيئة.

1 - التقييس كمكون لإستراتيجية المؤسسة:

إن الاستراتيجيات في ميدان التقييس التي وضعت من طرف مختلف المؤسسات الاقتصادية الكبرى في كل من أمريكا وأوروبا واليابان لضمان جودة منتجاتها من السلع والخدمات، قد مكنت هذه المؤسسات من دعم صادراتها وزيادة حصصها في الأسواق الدولية. الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التنافس التجاري والضغط الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية في البلدان السائرة في طريق النمو والتي تنتمي إليها الجزائر. مما أصبح يهدد مختلف المؤسسات الصناعية والخدمية ويجعل أمر بقائها واستمرارها بالأسواق مشروطا بقدرتها التنافسية. وهذه القدرة التنافسية لا تتأتى إلا عن طريق اعتماد إستراتيجية شاملة في مجال التقييس والمواصفات على مختلف المستويات، سواء على مستوى المؤسسة ذاتها، أو على المستوى الوطني، أو على المستوى الإقليمي (العربي) أو الدولي.

كل ذلك يفرض على مختلف المؤسسات الاقتصادية أن تكرس اهتمامها وجهودها للحصول على شهادات الجودة المحلية والإقليمية والدولية.

2 - مكانة وظيفة التقييس في الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

2 - 1 - تعريف وظيفة التقييس:

التقييس هو نشاط أو وظيفة تعنى بوضع المواصفات القياسية (المعيارية) التي تحدد خصائص ومعايير الجودة والأداء للسلع والخدمات، مع مراعاة التبسيط والتنميط، بهدف تحسين جودة المنتجات وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وحماية البيئة وحماية المستهلك. إضافة إلى ذلك تعنى وظيفة التقييس بتوحيد طرق الفحص والاختبار للتأكد من مطابقة السلع والخدمات للمواصفات المعتمدة.

2 - 2 - موقع وظيفة التقييس في الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

لا يوجد تنظيم معياري أو تنظيم أمثل لوظيفة التقييس في المؤسسة، حيث يختلف هذا التنظيم من مؤسسة إلى أخرى، وداخل المؤسسة ذاتها من وقت إلى آخر، فيمكن



أن تكون لإدارة التقييس علاقة مباشرة بالإدارة العامة، كما يمكن أن تكون ملحقة بوظيفة الإنتاج. إن اختيار الشكل التنظيمي للمؤسسة يتوقف على مجموعة من العوامل، ومن بين أهم هذه العوامل نذكر:

- ✓ حجم المؤسسة وانتشارها الجغرافي.
- ✓ مدى توافر الإمكانات البشرية والمالية لدى المؤسسة.
- ✓ نظرة الإدارة العامة للمؤسسة إلى أهمية الجودة.

3 - علاقة التقييس بالنوعية:

3 - 1 - مفهوم النوعية (الجودة):

إن كلمة الجودة لا تعني الأفضل أو الأحسن كما يظن البعض، فلهذا المصطلح مفاهيم متعددة. فقد يتعلق الأمر بمدى ملائمة المنتوج (السلعة أو الخدمة) للاستعمال، وقد يقصد بها مدى تحقيق المنتوج لرغبات المستعمل، وقد يقصد بها أيضا مدى مطابقة المنتوج للمواصفات الموضوعة سلفا، وقد يتعلق الأمر بكل ما سبق ذكره معا.

3 - 2 - خصائص النوعية (الجودة):

تتمثل خصائص الجودة في ما يلي:

- **الخصائص الفنية (التقنية):** يقصد بها مدى ملائمة المنتوج لرغبة المستعمل (المستهلك النهائي، أو المنتج الذي يستعمل هذا المنتوج ضمن الاستهلاكات الوسيطة) في الأمور ذات الصلة بالمواصفات الفنية مثل الأبعاد، والمكاييل، والأوزان، والتغليف، والألوان، والخصائص الكيميائية والطبيعية للمنتوج... وهذه الخصائص يجب أن تذكر في وثيقة المواصفات المرفقة بالمنتوج لكي يتمكن المستعمل من الاطلاع عليها.
- **الخصائص الاقتصادية:** يقصد بها مدى ملائمة المنتوج لرغبة المستعمل من

ناحية السعر. ففي حالة وجود أكثر من منتوج يحملون نفس الخصائص الفنية، فان المستعمل يختار المنتوج الأقل سعرا.

3 - 3 - مجالات النوعية (الجودة):

حتى يتميز المنتوج بالجودة العالية يجب أن تشمل الجودة المجالات التالية:

- ✓ وظيفة التقييس التي تحدد خصائص ومعايير الجودة.
- ✓ احتياجات المستعملين للمنتوج من خلال دراسة السوق.
- ✓ الموارد البشرية من خلال التدريب والتكوين.
- ✓ المواد واللوازم المستعملة في إنتاج المنتوح.
- ✓ الآلات والمعدات المناسبة لطرق الإنتاج.
- ✓ تكلفة المنتوج.
- ✓ محيط المؤسسة أي كل ما يقع خارج المؤسسة.

3 - 4 - مراقبة النوعية وفقا لمتطلبات التقييس:

إن مراقبة النوعية هي عملية التأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المحددة سلفا، وتصحيح الانحرافات إن وجدت. وتتم هذه المراقبة على أربع مستويات:

- **على مستوى المؤسسة:** تتم المراقبة في جميع العمليات التي يمر بها المنتوج بدءا بعملية التموين، وأثناء عملية التحويل وكذلك في نهاية الإنتاج.
- **على مستوى المهنة الواحدة:** مقارنة منتوج المؤسسة بمنتجات باقي المؤسسات المنافسة لضمان البقاء في السوق.
- **على مستوى الوطن:** التأكد من احترام المواصفات الوطنية (المحلية)، واحترام قانون حماية البيئة.
- **على مستوى مستعملي المنتوج:** من أجل حماية المستهلك.

4 - التقييس وحماية البيئة والمستهلك:

4 - 1 - حقوق المستهلك:

إن حقوق المستهلك قد حددها القانون رقم 89 -02 المؤرخ في أول رجب 1409 الموافق 7 فبراير 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك. ومن بين هذه الحقوق نذكر منها:

- كل منتوج، سواء كان شيئا ماديا أو خدمة، مهما كانت طبيعته، يجب أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة المستهلك و/أو أمنه أو تضر بمصالحه المادية.
- يجب أن تتوفر في المنتوج المقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تميزه.
- ويجب في جميع الحالات أن يستجيب المنتوج للرغبات المشروعة للمستهلك لا سيما فيما يتعلق بطبيعته وصنفه ومنشئه ومميزاته الأساسية.

4 - 2 - حماية المستهلك والبيئة:

- **حماية المستهلك:** إن حماية المستهلك هي بلا شك أحد أهداف التقييس، ومن الواضح أن مفهوم جودة السلعة يتضمن خصائصها ومدة صلاحيتها، لذا تطبق المواصفة بشكل إلزامي بهدف منع الغش من جهة، وسلامة وصحة المستهلك من جهة أخرى.
- **حماية البيئة:** من نتائج التطور التكنولوجي تلوث البيئة وحدوث خلل في توازنها. فمثلا الاستعمال المفرط للمبيدات والكيماويات شكل خطرا كبيرا على مختلف الكائنات. ولحماية البيئة من مختلف الأخطار، قامت الدول بإلزام المؤسسات بإدخال معايير حماية البيئة ضمن معايير ومواصفات التقييس.

المجال المفاهيمي الخامس :
تسيير موارد المؤسسة

الوحدة رقم (14):

الموارد البشرية

الكفاءات المستهدفة:

يبين أهمية تسيير الموارد البشرية للمؤسسة

مؤشرات التقويم:

- يحدد مهام وظيفة الموارد البشرية.
- يحدد التسيير التقديري للموارد البشرية.
- يحدد أشكال التوظيف.

1- مفهوم وظيفة تسيير الموارد البشرية:

تشمل الموارد البشرية للمؤسسة مجموعات غير متجانسة من الأفراد الذين يشتركون في تحديد أهداف المؤسسة ورسم سياساتها وانجاز مختلف أعمالها وأنشطتها. هذه المجموعات غير المتجانسة تنشأ بينها علاقات مهنية وأخرى اجتماعية، إن هذه العلاقات قد تكون علاقات تعاون أو علاقات خلاف.

ولتنظيم هذه العلاقات تم إحداث وظيفة تعنى بتسيير الموارد البشرية، هذه الوظيفة تتمثل في وضع واتخاذ الإجراءات والقرارات التي تؤثر مباشرة على الموارد البشرية.

2- مهام وظيفة تسيير الموارد البشرية:

- **المهام الإدارية:** تتعلق المهام الإدارية بمختلف الأمور ذات الصلة بالعمل مثل: تنظيم العمل، دفع الأجور، برمجة العطل، تسيير الغيابات.
- **مهام التسيير:** إن مهام التسيير تتعلق بتحديد السياسة الاجتماعية الملائمة لأهداف المؤسسة مثل تحسين الفعالية، وتحسين ظروف العمل، والتكوين، والتفاوض مع النقابات.
- **المهام الإعلامية:** تقوم المؤسسة بإعلام عمالها بمختلف المستجدات التي تحدث داخلها، وذلك عن طريق وسائل الإعلام الداخلية مثل: مجلة المؤسسة، والاجتماعات، والملصقات.

3- التسيير التقديري للشغل

3 - 1 - مفهوم التسيير التقديري للشغل:

يقصد بالتسيير التقديري للموارد البشرية تحديد احتياجات كل قسم من أقسام المؤسسة من الموارد البشرية سواء من الناحية النوعية أي تحديد نوعية المهارات المطلوبة، أومن الناحية الكمية أي تحديد العدد اللازم من اليد العاملة. وبالتالي



معرفة ما إذا كانت الموارد البشرية المتاحة بالمؤسسة كفيلة بتحقيق برنامج الإنتاج المخطط من طرف المؤسسة أم أن الأمر يتطلب القيام بعمليتي التوظيف والتكوين.

3 - 2 - التوظيف:

يمكن أن يتم التوظيف من ضمن الموارد البشرية المتاحة داخل المؤسسة سواء بالترقية أو بالتحويل، كما يمكن أن يتم من خارج المؤسسة.

3 - 3 - التكوين:

يقصد بعملية التكوين مجموعة الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف تطوير وتنمية المعارف والمهارات لدى عمالها لتحسين الأداء بما يتماشى مع طبيعة العمل المرتقب.

ويمكن تلخيص أهم غايات التكوين في ما يلي:

- ✓ رفع مستوى الإنتاجية للعمال.
- ✓ رفع مستوى الأمن الوظيفي.
- ✓ تلبية حاجة المؤسسة من اليد العاملة الماهرة عن طريق الترقية من داخل المؤسسة ذاتها.
- ✓ زيادة جودة المنتوج.

4 - التوظيف والاستقطاب:

هناك فرق بين التوظيف والاستقطاب وللتمييز بينهما نقدم تعريفا لكل منهما:

- **تعريف الاستقطاب:** المقصود بالاستقطاب اكتشاف وتحديد وجذب المترشحين من الأفراد القادرين والمهتمين بالوظائف الشاغرة الحالية أو المتوقعة. وتتنافس المؤسسات فيما بينها في جذب واستقطاب الأفراد الأكفاء.

- **تعريف التوظيف:** إعطاء المترشحين الذين تم اختيارهم الوظائف الشاغرة وتكليفهم بمجموعة من الواجبات والمسؤوليات.

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن عملية الاستقطاب تسبق عملية التوظيف.

4-1 - أشكال التوظيف:

للتوظيف شكلان، توظيف داخلي وآخر خارجي نتعرض لكل منهما في ما يلي:

- **التوظيف الداخلي:** المقصود بالتوظيف الداخلي إعطاء الوظائف الشاغرة للأفراد الذين يشتغلون بالمؤسسة، ويتم ذلك عن طريق الترقية والنقل والتحويل.

✓ **الترقية:** تمكن الفرد المشتغل من الارتقاء إلى مراتب أعلى داخل نفس المؤسسة. وعلى المؤسسة مراعاة العدالة والموضوعية في عملية الترقية.

✓ **النقل والتحويل:** تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى نقل الأفراد وتحويلهم من وظيفة إلى أخرى أو من قسم إلى آخر.

للتوظيف الداخلي مجموعة من المحاسن تتمثل في إدخال الاطمئنان والاستقرار الوظيفي لدى العاملين، وتحفيزهم لرفع مستوى أدائهم، وكذلك الاستفادة القصوى من خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم الجيدة لظروف العمل بالمؤسسة.

- **التوظيف الخارجي:** تلجأ المؤسسة إلى التوظيف الخارجي لتلبية احتياجاتها من كفاءات ومواهب معينة غير متوفرة داخل المؤسسة. يكون التوظيف من مصادر مختلفة مثل مكاتب القوى العاملة، وخريجي المعاهد والجامعات...

للتوظيف الخارجي مجموعة من المحاسن تتمثل في الاستفادة من عمالة جديدة بأفكارها وآرائها، والاستفادة من خبرة المؤسسات المنافسة عند توظيف بعض مواردهم البشرية الذين انفصلوا عن مؤسساتهم الأصلية.

4 - 2 - وسائل الاستقطاب والتوظيف:

إن وسائل الاستقطاب والتوظيف تأخذ صورا متعددة فقد يكون ذلك عن طريق الإعلان في وسائل الإعلام كالجرائد مثلا، أو استقبال طلبات العمل بالمؤسسة، أو بواسطة عقد ملتقيات يلتقي فيها ممثلي المؤسسة مع الأفراد الراغبين في العمل، أو يتم ذلك بالاتصال مع الأفراد أثناء قيامهم بعمليات التكوين.

4 - 3 - كيفية اختيار المرشحين لمنصب العمل:

إن عملية اختيار المرشح لمنصب العمل من بين مجموع المترشحين لنفس المنصب تتكون من مجموعة خطوات(مراحل) متتالية ومترابطة نذكرها في ما يلي:

- **المرحلة الأولى:** القيام بعملية الغربلة أو التصفية الأولية ويتم فيها استلام طلبات التوظيف مرفقة بالسيرة الذاتية لكل مترشح، وإجراء مقابلة أولية معه والتحري عنه، بالإضافة إلى إجراء اختبارات شفوية أو كتابية.
- **المرحلة الثانية:** وفيها يتم إعداد قائمة المترشحين الذين اجتازوا المرحلة الأولى وترتيبهم وفقا للنتائج المتحصل عليها ووضعهم في قائمتين فرعيتين إحداهما تتضمن أسماء المترشحين المقبولين وتتضمن الثانية أسماء الاحتياطيين. وبعد ذلك يتم إجراء الفحص الطبي لضمان خلو المترشح من أي عائق صحي.
- **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الأخيرة وفيها يتم تعيين المقبولين وتوجيههم إلى الأقسام التي سيعملون بها.

5 - الأجور:

5 - 1 - تعريف الأجر:

الأجر هو عائد عنصر العمل، وهو المقابل أو التعويض الذي يتلقاه العامل من صاحب العمل نظير قيام العامل بعمل معين. ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة للأجر:

- **الأجر النقدي والأجر العيني:** الأجر النقدي هو مبلغ من النقود، أما الأجر العيني فهو عبارة عن منتجات يقدمها صاحب العمل للعامل مقابل عمله.
- **الأجر الاسمي والأجر الحقيقي:** الأجر الاسمي هو مبلغ من النقود، وهو نفسه الأجر النقدي، أما الأجر الحقيقي فهو الأجر المرتبط بالقدرة الشرائية لوحدة النقود.

- **الأجر الزمني والأجر بالقطعة:** الأجر الزمني هو الأجر المرتبط بالفترة الزمنية مثل: الأجر اليومي، الأجر الشهري... أما الأجر بالقطعة فهو الأجر الذي يتلقاه العامل لقاء كل قطعة أنجزها.

5 - 2 - مكونات الأجر:

يتكون الأجر من قسمين أساسيين، قسم ثابت يسمى بأجر المنصب أو الأجر الأساسي، وقسم متغير يتكون من مجموع التعويضات والحوافز المالية المرتبطة بالإنتاج أو بالأقدمية.

5 - 3 - سياسة الأجور:

هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية في مجال الأجور من أجل تحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن.

- **أهداف سياسة الأجور:** تعمل سياسة الأجور في المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

✓ يجب أن تكون الأجور ملائمة، أي أن تكون محصورة بين الحد الأدنى للأجر الذي تحدده الدولة وبين الحد الأقصى الذي تحدده المؤسسة طبقا لسياستها المتعلقة بالتعويضات.

✓ أن يراعى الإنصاف والعدالة عند تحديد الأجر، أي أن يتماشى الأجر مع العمل المبذول من طرف العامل.

✓ أن تعمل سياسة الأجور على توفير ضمان للعامل، أي حماية العامل من مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها مثل: التوقف عن العمل، المرض، التقاعد، حوادث العمل...

✓ يجب أن يكون الأجر مقبولا من طرف العامل.

✓ أن تعمل سياسة الأجور على إحداث التوازن بين مستويات الأجور، أي أن لا تكون هناك هوة كبيرة بين أعلى أجر وأقل أجر داخل المؤسسة.



- ✓ أن تعمل سياسة الأجور على استخدام الأجر كعامل محفز للعمال.

- **عوائق سياسة الأجور:** عندما تشرع المؤسسة الاقتصادية في تحديد سياسة الأجور المناسبة، تصطدم بجملة من العوائق نلخصها في ما يلي:
  - ✓ العوائق التنظيمية والقانونية: والمتمثلة في قانون العمل ومجموع التشريعات واللوائح التنظيمية، والتي يجب العمل بها عند الشروع في إعداد سياسة الأجور بالمؤسسة.
  - ✓ النقابات العمالية: عند إعداد سياسة الأجور يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار رد فعل النقابات عند تطبيق هذه السياسة.

الفهـــرس

I- الاقتصاد والمناجمنت



الإبتدائي
المتوسط
الثانوي